

دور الابتكار والابداع في تحقيق التنمية المستدامة

بالتطبيق على شركة الاتصالات السعودية

إعداد الطالب/ محمد عبد الرحمن الغامدي

232000797

إشراف/

الدكتور احمد راجح

الدكتور احمد زيادة

العام الدراسي: 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾

صدق الله العظيم (الطلاق 4)

الاهداء

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة ومن زرعوا التفاؤل في دربي..

الشكر والتقدير

الشكر والثناء لله عز وجل على نعمة الصبر والقدرة على انجاز العمل، فله الحمد على هذه النعم.

وأقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل

احمد راجح و الدكتور احمد زيادة

الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث، ولكل ما قدمه من دعم

وارشاد لإتمام هذا العمل على ما هو عليه

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الابتكار والإبداع في تحقيق التنمية المستدامة في شركة الاتصالات السعودية. تم استخدام منهجية كمية تحليلية، حيث تم توزيع استبيان إلكتروني على عينة عشوائية من موظفي الشركة. تم استخدام طرق تحليلية متعددة لتحليل البيانات، بما في ذلك التحليل الوصفي لفحص توزيع البيانات، واختبار t-test لتقييم الفروق في المتغيرات، وتحليل الانحدار الخطي لتحديد علاقات التبعية بين المتغيرات المختلفة. من خلال هذه المنهجية، تمكنت الدراسة من تقديم نتائج قيمة تكشف عن دور الابتكار والإبداع في تعزيز الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي لشركة الاتصالات السعودية، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة في القطاع.

النتائج الرئيسية: أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات والحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة بالبيئة أشارت النتائج إلى أن تقنيات الاتصالات الذكية تساهم بشكل إيجابي في تقليل النفايات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق. دعمت النتائج أن الابتكار في الاتصالات يساهم في توعية الناس حول المحافظة على البيئة وتشجيعهم على التصرف المستدام. أظهرت النتائج أن الابتكار في خدمات الاتصالات له تأثير إيجابي على الاقتصاد المستدام من خلال تحسين كفاءة العمليات وخلق فرص عمل جديدة أشارت النتائج إلى أن الابتكار في خدمات الاتصالات يُعزز المسؤولية الاجتماعية من خلال برامج التوعية والخدمات التي تُقدم للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، الإبداع، التنمية المستدامة، شركة الاتصالات السعودية

Abstract:

This study aimed to analyze the role of innovation and creativity in achieving sustainable development in Saudi Telecom Company. A quantitative analytical methodology was employed, where an electronic questionnaire was distributed to a random sample of the company's employees. Multiple analytical methods were utilized to analyze the data, including descriptive analysis to examine data distribution, t-test to evaluate differences in variables, and linear regression analysis to determine the dependency relationships between different variables. Through this methodology, the study was able to provide valuable results that reveal the role of innovation and creativity in enhancing the environmental, economic, and social performance of Saudi Telecom Company, contributing to the promotion of sustainable development in the sector.

Key Findings: The results showed a statistically significant positive relationship between innovation in telecommunications technology and reducing energy consumption and harmful emissions. The results indicated that smart communication technologies positively contribute to reducing electronic waste and excessive paper consumption. The results supported that innovation in telecommunications contributes to raising awareness about environmental conservation and encouraging sustainable behavior. The results also showed that innovation in telecommunications services has a positive impact on sustainable economy by improving operational efficiency and creating new job opportunities. Additionally, the results indicated that innovation in telecommunications services enhances social responsibility through awareness programs and services provided to the community.

Keywords: Innovation, Creativity, Sustainable Development, Saudi Telecom Company STC

ب.....	البسمة
Error! Bookmark not defined.....	الاية القرانية
د.....	الاهداء
ه.....	الشكر والتقدير
و.....	الملخص باللغة العربية
و.....	الكلمات المفتاحية
ز.....	Abstract
ز.....	Keywords
ح.....	فهرس المحتويات
ي.....	فهرس الجداول
ك.....	فهرس الاشكال
1	الفصل الاول: الاطار العام للبحث
1	المقدمة
2	مشكلة البحث
2	اهداف البحث
3	اهمية البحث
4	فرضيات البحث
4	مجالات البحث
6	منهجية البحث واجراءاتها
6	إجراءات البحث:

7	اساليب المعالجة الاحصائية
8	الفصل الثاني : الاطار النظري
8	المبحث الاول:الابتكار والابداع.....
24	المبحث الثاني: التنمية المستدامة
24	تعريف التنمية المستدامة.....
45	الاهتمام الدولي بالبيئة وتبني أجندة التنمية المستدامة.....
51	الفصل الثالث: منهجية الدراسة.....
51	مجتمع الدراسة:
51	عينة الدراسة:
51	أداة الدراسة:.....
52	ثبات أداة الدراسة:
52	الاساليب الاحصائية.....
52	خصائص أفراد عينة الدراسة:.....
58	الفصل الرابع: تحليل البيانات
58	اختبار فرضيات الدراسة
63	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات.....
63	اولا: النتائج
64	ثانيا: التوصيات.....
66	قائمة المراجع
66	أولا: المراجع العربية.....
67	ثانيا: المراجع الأجنبية.....
69	ملاحق الدراسة.....

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
51	جدول 1: خصائص أفراد عينة الدراسة (البيانات الديموغرافية)	1.
51	جدول 2: موقف المشاركين من تأثير الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات على البيئة	2.
51	جدول 3: موقف المشاركين من مساهمة تقنيات الاتصالات الذكية في الاستدامة البيئية	3.
52	جدول 4: موقف المشاركين من دور الابتكار في الاتصالات في توعية الناس بالقضايا البيئية	4.
52	جدول 5: موقف المشاركين من إمكانية تحقيق التوازن بين الاحتياجات التكنولوجية والحفاظ على البيئة من خلال تقنيات الاتصالات الصديقة للبيئة	5.
53	جدول 6: موقف المشاركين من استثمار الشركة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة بيئيًا كخطوة نحو التنمية المستدامة	6.
53	جدول 7: اختبار الفرضية الأولى: العلاقة بين الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات والحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة بالبيئة	7.
54	جدول 8: اختبار الفرضية الثانية: مساهمة تقنيات الاتصالات الذكية في تقليل النفايات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق	8.

9.	جدول 9: اختبار الفرضية الثالثة: دور الابتكار في الاتصالات في توعية الناس حول المحافظة على البيئة وتشجيعهم على التصرف المستدام	55
10.	جدول 10: اختبار الفرضية الرابعة: إمكانية تحقيق التوازن بين الاحتياجات التكنولوجية والحفاظ على البيئة من خلال تقنيات الاتصالات الصديقة للبيئة	56
11.	جدول 11: اختبار الفرضية الخامسة: استثمار الشركة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة بيئيًا كخطوة نحو التممية المستدامة	57

فهرس الاشكال

رقم الشكل	اسم لشكل	رقم الصفحة
	توزيع النسب المئوية للمشاركين حسب الجنس	51
	توزيع النسب المئوية للمشاركين حسب المؤهل العلمي	51
	توزيع النسب المئوية للمشاركين حسب سنوات الخبرة	52

الفصل الاول: الإطار العام للبحث

المقدمة

لقد تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، فمن التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ثم السياسية والثقافية والبيئية، ومنها إلى التنمية الشاملة Comprehensive Development ، ثم إلى التنمية البشرية، ومنها إلى التنمية البشرية المستدامة ثم التنمية الإنسانية، وأخيرا التنمية المستدامة. والمتتبع بدقة لمسيرة التطور في الفكر التنموي، يعلم أنه لم يحظ مفهوم باهتمام محلي وعالمي قدر ما حظي مفهوم التنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة مع بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت مؤشرا رئيسيا لاستمرار البشرية، كما أصبحت الأبعاد المختلفة لتنمية المستدامة تمثل أولوية من أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل إصلاح مجتمعاتها وتحديثها. ومن جانب آخر تغلغت مسألة التنمية المستدامة إلى قلب عدد من المشاكل العالمية المتداخلة، أهمها الفقر، عدم المساواة، عدم الاستقرار السياسي والنزاع، التدهور البيئي والنمو السكاني، الفشل في دمج الاستدامة البيئية في سياسة التنمية وممارساتها. ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الفهم لمعنى التنمية المستدامة ومكوناتها، من منطلق أن أية استراتيجيه تنموية لا بد أن تركز على تعزيز الوعي البيئي ودعم التنمية المستدامة، من منطلق ضرورة تأمين حاجات الأجيال الحاضرة بدون الانتقاص من احتياجات الأجيال القادمة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال منهجية الاستدامة.

يختلف الابتكار في معناه باختلاف الدارسين له، ففي الشكل الأكثر شمولاً له يعرفه، (Schumpeter 1943:43) " بأنه الأسواق الجديدة والأشكال الجديدة من المنظمة الصناعية والتي تخلق التكوين الرأسمالي وبصورة متزايدة يوضح (Van de Ven et al., 1989:590) أن "الابتكار في المنظمات يفهم على أنه يمثل تطوير وتطبيق للأفكار الجديدة من خلال العاملين الذين يضمنون على مدار الوقت الإجراءات مع الآخرين داخل ترتيب مؤسسي". ويضيف (Slappendel, 1996:108) أن كل التفسيرات تعكس الأهمية المتزايدة في العملية من خلال الأفكار الجديدة والأهداف والتطبيقات والتي يتم خلقها وتطويرها أو إعادة اكتشافها.. من هنا فإن (Eduards.2000:445) يؤكد أن وجهات النظر العملية أو التشغيلية

Processual تأتي لتركز على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتي يتبناها (Robertson, 1997:2 et al.) "بأنها تشمل مظاهر متنوعة أو أنشطة متسلسلة، ومتكررة أكثر منها مترابطة النتائج، وذلك من خلال حامي المعرفة المتنوعين والمرتبطين ببعضهم البعض".

ويعرف (Zhuang,1995:14) الابتكار بأنه عملية عقلية ديناميكية تتطلب أن يكون التفكير الابتكاري أحد مدخلاتها لتطوير أفكار جديدة أو خلق استخدامات جديدة للمنتجات القائمة مع التأكيد على أن التجديد يجب أن يكون شيئاً أفضل. ويمكن وصف ديناميكية الابتكار بأنها دورة تدور حول الابتكار والتغيير بحيث لا تكون هذه الدورة خطية.

ويوضح (عامر, 1994:399) أن العملية الابتكارية لها عدة خصائص منها أنها غير مؤكدة وتركز على المعرفة وهي مثيرة للجدل ولها حدود متباينة وأخيراً غالباً ما تغير عملية الابتكار في علاقات العمل وترتيبات الهيكل التنظيمي. ويضيف (رفاعي، 2002:18) أن هناك ثلاثة تقسيمات واسعة للابتكار هي: * الإدارة الإستراتيجية للابتكار حيث تساعد المنظمة على مواجهة التحديات التي تقابلها في البيئة المحيطة * إدارة الابتكار تمثل تغيير أولي أو تمهيدي * الابتكار خلال عملية خلق وتطبيق المعرفة.

مشكلة البحث

"تواجه شركات الاتصالات السعودية تحديات متعددة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر من أهم هذه التحديات الضغط المتزايد على توفير خدمات ذات جودة عالية، مع تحسين كفاءة العمليات والحفاظ على البيئة. يبرز دور الابتكار والإبداع كأدوات حيوية لتحقيق هذه الأهداف، ومن المهم دراسة كيفية استخدام الابتكار والإبداع في تحسين الأداء البيئي والاقتصادي والاجتماعي لشركات الاتصالات في السعودية."

اهداف البحث

يهدف البحث الحالي الي التعرف على دور الابتكار والابداع في تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق علي شركة الاتصالات السعودية

1. تحليل دور الابتكار والإبداع في تعزيز الأداء البيئي لشركة الاتصالات السعودية.

2. دراسة تأثير الابتكار والإبداع على تحسين الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للشركة.

3. استكشاف كيفية تطبيق الابتكار والإبداع في تطوير خدمات الاتصالات السعودية بما يلبي احتياجات المجتمع ويعزز التنمية المستدامة.

4. تقديم توصيات عملية لتعزيز دور الابتكار والإبداع في سياسات واستراتيجيات الاتصالات السعودية لتحقيق التنمية المستدامة.

اهمية البحث

الأهمية العملية:

1. تطوير الخدمات والمنتجات: يساعد الابتكار والإبداع على تطوير خدمات ومنتجات جديدة تلبي احتياجات العملاء بشكل أفضل وتساهم في تحسين تجربة المستخدم.

2. زيادة التنافسية: يمكن للابتكار والإبداع أن يسهما في تعزيز التنافسية لشركة الاتصالات السعودية من خلال تقديم خدمات مبتكرة ومميزة في السوق.

3. تحسين كفاءة العمل: يمكن للابتكار والإبداع أن يسهما في تحسين كفاءة العمل داخل الشركة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والعمليات الذكية.

4. تحقيق الاستدامة الاقتصادية: من خلال تحقيق الابتكار والإبداع، يمكن للشركة تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحقيق عوائد مالية مستدامة على المدى الطويل.

الأهمية النظرية:

1. توجيه السياسات والاستراتيجيات: يساهم البحث النظري في توجيه السياسات والاستراتيجيات في الشركة بناءً على فهم أفضل للمفاهيم والنظريات المتعلقة بالابتكار والإبداع.

2. تعزيز المعرفة والفهم: يساعد البحث النظري على زيادة المعرفة والفهم حول عمليات الابتكار والإبداع وتأثيرها على الشركة والمجتمع.

3. دعم عمليات اتخاذ القرار: يمكن للبحث النظري أن يوفر البيانات والتحليلات اللازمة لدعم عمليات اتخاذ القرار داخل الشركة بشأن الاستثمار في الابتكار والإبداع.

4. تشجيع البحث والتطوير المستمر: يساعد البحث النظري على تشجيع ثقافة البحث والتطوير المستمر داخل الشركة، مما يعزز الابتكار والإبداع في جميع جوانب العمل.

فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم صياغة فرضيات الدراسة علي النحو التالي:-

الفرضية الأولى: توجد علاقة إيجابية بين الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات والحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة بالبيئة.

الفرضية الثانية: تساهم تقنيات الاتصالات الذكية في تقليل النفايات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق.

الفرضية الثالثة: يُساهم الابتكار في الاتصالات في توعية الناس حول المحافظة على البيئة وتشجيعهم على التصرف المستدام.

الفرضية الرابعة: يمكن لتطوير تقنيات الاتصالات الصديقة للبيئة تحقيق التوازن بين الاحتياجات التكنولوجية والحفاظ على البيئة.

الفرضية الخامسة: يُعد استثمار الشركة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة بيئيًا خطوة إيجابية نحو التنمية المستدامة.

مجالات البحث

تتناول هذه الدراسة دور الابتكار والإبداع في تحقيق التنمية المستدامة في شركة الاتصالات السعودية، وذلك من خلال التركيز على مجالات البحث التالية:

• الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات والحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة بالبيئة:

○ تحليل تأثير تقنيات الاتصالات الحديثة مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي

على خفض استهلاك الطاقة في مختلف عمليات الشركة.

○ تقييم مساهمة تقنيات الاتصالات في تقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين جودة الهواء.

○ استكشاف فرص استخدام تقنيات الاتصالات لتعزيز الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.

• **تقنيات الاتصالات الذكية وتقليل النفايات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق:**

○ التحقيق في كيفية استفادة تقنيات الاتصالات الذكية مثل التوقيع الإلكتروني والحلول السحابية من تقليل استخدام الورق.

○ تقييم مساهمة تقنيات الاتصالات في تحسين إدارة النفايات الإلكترونية وإعادة تدويرها.

○ استكشاف فرص استخدام تقنيات الاتصالات لتعزيز ثقافة الاستهلاك المستدام في الشركة.

• **الابتكار في الاتصالات وتعزيز الوعي البيئي والسلوكيات المستدامة:**

○ تحليل تأثير حملات التوعية البيئية التي يتم نشرها من خلال قنوات الاتصالات المختلفة على سلوكيات الموظفين والمستهلكين.

○ تقييم مساهمة منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقات الاتصالات في نشر المعرفة حول التحديات البيئية والحلول المستدامة.

○ استكشاف فرص استخدام تقنيات الاتصالات لتعزيز المشاركة المجتمعية في المبادرات البيئية.

• **الابتكار في خدمات الاتصالات ودعم الاقتصاد المستدام:**

○ التحقيق في كيفية استفادة الشركات والمؤسسات من تقنيات الاتصالات الحديثة لتحسين كفاءة عملياتها وتعزيز إنتاجيتها.

○ تقييم مساهمة خدمات الاتصالات المبتكرة في خلق فرص عمل جديدة ودعم
ريادة الأعمال.

○ استكشاف فرص استخدام تقنيات الاتصالات لتعزيز الابتكار في مختلف
القطاعات الاقتصادية.

• الابتكار في خدمات الاتصالات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية:

○ تحليل تأثير برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتم تنفيذها من خلال تقنيات
الاتصالات على المجتمعات المحلية.

○ تقييم مساهمة خدمات الاتصالات في تحسين الوصول إلى التعليم والخدمات
الصحية.

○ استكشاف فرص استخدام تقنيات الاتصالات لتعزيز التواصل والتفاهم بين
مختلف مكونات المجتمع.

منهجية البحث وإجراءاتها

• النوع: بحث كمي تحليلي.

• الأداة: استبيان إلكتروني.

• العينة: عينة عشوائية من موظفي شركة الاتصالات السعودية.

• طرق التحليل:

○ التحليل الوصفي: لوصف توزيعات البيانات وتحديد الاتجاهات العامة.

○ اختبار t-test: لمقارنة الفروق بين مجموعات فرعية من المشاركين.

○ تحليل الانحدار الخطي: لتحديد العوامل المؤثرة على مواقف المشاركين.

إجراءات البحث:

1. تحديد أهداف البحث وفرضياته.

2. مراجعة الأدبيات ذات الصلة.
3. تصميم أداة البحث (الاستبيان).
4. اختبار صحة وثبات أداة البحث.
5. جمع البيانات من خلال الاستبيان الإلكتروني.
6. تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء المناسبة.
7. استخلاص النتائج وتفسيرها.
8. كتابة تقرير البحث.

أساليب المعالجة الإحصائية

1. **التوصيف الإحصائي**: يتضمن وصف البيانات باستخدام القياسات الوصفية مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية والترددات النسبية والمئوية.
2. **الاختبارات الإحصائية القياسية**: تتضمن اختبارات الفرضيات مثل اختبار الفرق بين المتوسطات (t-test) واختبار التحليل الاختباري للتباين (ANOVA) لتحليل العلاقات بين المتغيرات.
3. **التحليل الثنائي والتعدد الثنائي**: يستخدم لتحليل العلاقات بين متغيرين ثنائيين مثل الجدول المنقطع واختبار كاي-مربع لتقييم الارتباط بينهما.
4. **التحليل الانحداري**: يستخدم لفهم العلاقات السببية بين متغيرين أو أكثر، مثل تأثير التعليم والخبرة على الرأي في مجال الابتكار والإبداع.
5. **التحليل العاملي**: يُستخدم لفهم هيكل العلاقات بين المتغيرات والتحقق من صحة البنية النظرية المفترضة.
6. **التحليل التوجيهي**: يُستخدم لتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات من خلال تقنيات مثل تحليل المسار وتحليل الانحدار الهرمي.

الفصل الثاني : الاطار النظري

المبحث الاول: الابتكار والابداع

أ- مفهوم الإبداع و الابتكار :

و هنا سنتطرق إلى تعريف كل من الإبداع و الابتكار على حدا:

1- تعريف الإبداع : بصفة عامة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التعريف تتمثل فيما يلي

* الشخص المبدع.

* المنتج الإبداعي .

* العملية الإبداعية .

طبقا للأول يعتبر البشر مبدعين إذا أظهروا قدرات معينة، أو حققوا انجازات معينة، أي سمات الشخصية. و في بعض الحالات يوصف الشخص بأنه مبدع من خلال حقيقة مجال نشاطه، فمن المناهج الأكثر مرونة لوضع تعريف للشخص المبدع يكون بمعيار ما يمتلكه من سمات معينة .

و بالنسبة للثاني فالصفة المحورية له هي الحداثة، حيث ينبغي أن يختلف المنتج بشكل جوهري عن جميع المنتجات التي سبقته .

أما الثالث و هو الأكثر شيوعا هو اعتبار الإبداع عملية عقلية، فطبقا لقاموس بنجوين السيكولوجي يعرف الإبداع بأنه عملية عقلية تؤدي إلى حلول و أفكار و مفاهيم و أشكال فنية و نظريات و منتجات تتصف بالتفرد و الحداثة .

2- تعريف الابتكار : هو قدرة الشركة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر و أسرع من المنافسين في السوق أي أن تكون الشركة الابتكارية هي الأولى بالمقارنة مع المنافسين في التوصل إلى الفكرة الجديدة أو المفهوم الجديد أو الأولى في التوصل إلى المنتج أو الأولى في الوصول إلى السوق⁽⁰²⁾ .

ب- الأركان الأساسية للإبداع و الابتكار

حتى نتفهم و نستوعب مستويات الإبداع و الابتكار علينا التعرف بداية على عناصر

المزيج الإبداعي و الابتكاري و العلاقات الرابطة بينهما .

يتكون هذا المزيج من أربعة أركان أساسية :

- المنتج.
- الابتكار الفردي والجماعي.
- الإمكانيات.
- العمليات.

فيمثل المنتج النتيجة النهائية لإحدى عمليات الإبداع و قد يكون في شكل منتج مادي ملموس، خدمة أو في صورة تطوير و تعديل في كل من المنتج أو الخدمة كما قد يكون أيضا في صورة زيادة الفعالية أو الكفاية . أو تقديم طريقة أحسن في التسيير، و حتى يكون هذا المنتج إبداعيا يجب أن تكون له قيمة ملحوظة وواضحة لمن يقومون بالتقييم أو بالنسبة لوقت تحقيق و حدوث عملية الابتكار .

أما الإمكانيات فهي شرط ضروري و أكيد لكي تتمكن (تتم) عملية الإبداع، حيث مهما كانت القدرات الابتكارية و مستوى المعرفة أو المهارة فلن يتم التمكن من الاستفادة منها ما لم تعمل في بيئة مشجعة للإبداع و الابتكار، فقد أثبتت الدراسات العملية أن الإبداع ينتج من الإدارة الواعية لثقافة المؤسسة .

بالنسبة للعمليات فهناك العديد من الأساليب الممكن استخدامها لزيادة مهارة الابتكار و قد يتطلب الأمر وقتا طويلا و جهدا كبيرا لتعلم هذه الأساليب إلا أن النتيجة في نهاية المطاف تكون الإجابة و الإتقان في استخدامها .

فيما يتعلق بالابتكار الشخصي و الجماعي فيتكون الابتكار الشخصي من عنصرين أساسين: الأول زيادة القدرة على استخدام الجانب الأيمن من المخ لزيادة استخدام الحدس و البديهية، و إطلاق الطاقات الكامنة للخروج من القيود المعوقة للابتكار، أما الثاني فهو يتضمن بالإضافة إلى بناء الذات الاجتماعية و تعلم عادات جديدة تساعد على كون الفرد أكثر قدرة على الابتكار، و طالما هذا الأخير يعمل داخل مجموعة فمن المهم إجابة تسيير حركات الجماعة حتى يتسنى التمكن من زيادة القدرة على الابتكار .

ج- أهمية الابتكار و الإبداع في المؤسسات:

على الرغم بأن الفكرة السائدة أن هناك شرطا متعلقا بحجم المؤسسة، أي أن المؤسسات الكبيرة تبذل أكثر من الصغيرة لإمكانيات الاستثمار في البحث و التطوير و تحمل مخاطر

الإبداع⁽⁰⁴⁾ . فانه يطرح التساؤل التالي ما الذي يجعل بعض المؤسسات أكثر قدرة على الابتكار والإبداع من مؤسسات أخرى؟

لقد قام باحثون بالسعي للتعرف على العوامل التي تساعد أو تعرقل المؤسسات في محاولاتها للابتكار والإبداع، وقد تمت دراسة عدد وفير من العوامل المختلفة باعتبارها من العوامل التي تيسر أو تعرقل الابتكار والإبداع، وقد يكون من غير الممكن مناقشة جميع هذه العوامل، خاصة وأن بعض هذه العوامل تعتبر هامشية من المنظور السيكولوجي، لهذا سنركز على العوامل الرئيسية التالية

1- **البشر:** وفي هذا الصدد ركزت الدراسات على خصائص البشر داخل المؤسسة بدءا بالقادة وكبار متخذي القرارات، ثم الأفراد المؤثرين مثل العناصر الساعية إلى إحداث تغيير داخلي، و الرواد غير الرسميين من أصحاب الأفكار، و نادرا ما يؤخذ في الاعتبار الخصائص الشخصية للأفراد غير الإداريين أو غير المهنيين .

2- **الهيكل التنظيمي :** تعتبر أهمية الهيكل التنظيمي من أبرز النقاط التي تناولتها الأدبيات بسبب زيادة القدرة على الابتكار والإبداع، و حاليا لا يوجد هيكل معين ينبغي إتباعه حتى يتم تسيير الابتكار و التغيير، فمعظمها يركز على الهياكل الأفقية المنبسطة و فرق العمل المؤقتة، و الاتصالات عبر الحدود، و إضافة إلى ما سبق فقد تم إدخال بعض الاهتمامات المتعلقة بالشبكات و الوحدات المستقلة و الجوانب الحقيقية للمؤسسة من خلال استخدام الأنترنت و التكنولوجيات المصاحبة لها .

3- **البيئة:** لابد أن ننظر إلى البيئة التي نشأت المؤسسة في إطارها و الطريقة التي تتعامل بها مع هذه البيئة، أي الطريق التي من خلالها تقوم المؤسسة بالاتصال مع البيئة الخاصة بها و الافتراضات و التوقعات بخصوص هذه البيئة .

د- الابتكار، الإبداع والإستراتيجية

لا شك في أن تطور التكنولوجيا من جهة و في ظروف السوق من جهة أخرى أديا خلال العقدين الماضيين، و سيؤديان بقدر متصاعد في المستقبل إلى أن يصبح الابتكار و الإبداع بعدا أساسيا من أبعاد الأداء الاستراتيجي شأنه شأن التكلفة، الجودة، المرونة و الاعتمادية، و الواقع أن المؤسسات أصبحت تدرك أكثر من أي وقت مضى بأن الابتكار و الإبداع هما المصدر الأكثر قوة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة .

مفاهيم وخصائص الإبداع.

تبحث المؤسسات عن مكان لها في الصدارة دائماً، وتسعى لتكون في المقدمة وقادرة على مواجهة المنافسة وتحقيق النتائج الأفضل. ومن المؤكد أن المؤسسات المتميزة هي التي تكون قادرة على الابتكار والابداع والتجديد على أساس دائم ومستمر، وإن القادة المتميزين هم الذين يكونون قادرين على مساعدة الأفراد في مؤسساتهم والاستفادة من مواهبهم الإبداعية، واستثمار ما لديهم من قدرات وطاقات متجددة.

ويعتمد نجاح الابتكار في الإنتاج والخدمات على الابداع، إذ لن يصبح للمؤسسات وجود إذا لم تتوفر لها الأفكار بشكل مستمر وسليم. ويواجه مديرو المؤسسات تحدياً رئيساً، ألا وهو كيفية تحقيق الاستفادة من القدرات الفردية وتعزيزها بهدف الوصول إلى الابتكار والتميز المؤسسي.

أولاً : تعريف الإبداع.

تتعدد تعاريف الابتكار وهي تزيد عن 50 تعريفاً، ويعزى ذلك إلى اختلاف مناهج الباحثين واهتماماتهم العلمية ومدارسهم الفكرية، كما قد يعود ذلك إلى تعدد مجالات الظاهرة الإبداعية. وكثير من الكتاب يقرون بوجود تداخل بين مفهومي الإبداع (Innovation) والابتكار (Création) وأصبحا يستخدمان كمترادفين حيث يُورد أحد المؤلفين بأن «الابتكار أو الابداع فردي المنشأ، اجتماعي النتائج، وأنه لا يقتصر على الإنتاج المادي فقط بل يتضمن كذلك الإدارة بكل ما تشمله من متغيرات»⁽¹⁾. كما يعرف بأنه «عملية معينة يحاول فيها الإنسان عن طريق استخدام تفكيره وقدراته العقلية وما يحيط به من مثيرات مختلفة وأفراد مختلفين أن ينتج إنتاجاً جديداً بالنسبة له أو بالنسبة لبيئته»⁽²⁾.

ويعتقد الكثيرون بأن الابداع يعد أحد العناصر الحيوية لتحقيق التميز والتفوق في العديد من المجالات، لذا فهو يرتبط في بعض المؤسسات بالموهبة الفطرية ولكن بمجموعة من التقنيات والأساليب، التي تساعد هذه المؤسسات على الأتيان بأفكار جديدة ومناسبة أي أن الإبداع هو «رؤية ما يراه الآخرون والتفكير فيه بطريقة مختلفة»⁽³⁾ ذلك أن «الابتكار هو القدرة على توليد

فكرة أو أفكار جديدة لتطوير منتج أو تنظيم نظام إداري أو دمج عنصرين أو أكثر في عنصر أشمل أو أرشق، وعلى التوصل إلى مبتكر فعال لمشكلة قائمة وليس حلاً تقليدياً»⁽⁴⁾.

وباختصار يمكن القول أن الإبداع أو الابتكار عملية نسبية تقع بين مرحلة المحاكاة (النقل) والتطوير إلى مرحلة الابتكار الأصلي، وهي عملية تتضمن النظر إلى الظواهر والأشياء والمشكلات بمنظور وعلاقات جديدة غير مألوفة، يتفاعل فيها الفرد والعمل وبيئة المنظمة والبيئة العامة، ويقوم الفرد أو الجماعة بالبحث والاستقصاء والربط بين الأشياء بما يؤدي إلى إنتاج شيء جديد واصل ذو قيمة للمجتمع، وقد يتعلق هذا الشيء بسلعة أو خدمة أو أسلوب عمل جديد مثل أفكار جديدة في القيادة والإشراف والاستراتيجيات واتخاذ القرارات، أو طرق جديدة في تصميم العمل... الخ.

ثانياً : الحاجة للإبداع.

تعمل المؤسسات المعاصرة في ظل ظروف متغيرة ومعقدة تفرض عليها تحديات عديدة وكبيرة لم تشهدها من قبل، ولذلك يتحتم على هذه المؤسسات مواجهة مثل هذه التحديات بسرعة وفي ذات الوقت بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يتطلب قدرات إبداعية عالية لدى المؤسسات تتمكن من تطوير حلول وأفكار وآراء جديدة تمكن المؤسسات من الاستمرار والنمو. ويتزايد الاهتمام بموضوع الإبداع في ظل التحديات المتنامية التي تفرضها ظاهرة العولمة، والتغيرات التقنية المتسارعة، والمنافسة الشديدة، وثورة المعلومات، والاتفاقيات الدولية السارية المفعول كاتفاقية التجارة الحرة وغيرها.

ولذا استجابت المؤسسات للحاجة للإبداع بطرق مختلفة، وبدرجات متفاوتة من العناية فبعض المؤسسات أنشأت وحدات تنظيمية خاصة لتطوير الإبداع، وأخرى قامت بإنشاء وحدات تنظيمية لتطوير الإبداع وتنميته. كما قامت أخرى بتدريب الأفراد والجماعات فيها على السلوك والتفكير الابتكاري أو الإبداعي، وتتنظر لذلك على اعتباره يؤدي بها إلى اكتساب ميزة تنافسية، حيث أن المنافسة الحادة تؤدي باستمرار إلى ظهور ابتكارات.

وفي المؤسسات الجزائرية هناك حاجة ماسة للإبداع على مستوى الأفراد والجماعات في شتى المجالات واليادين بهدف تحقيق التنمية فيها والصمود في مواجهة التحديات الكبرى الداخلية منها والخارجية.

ثالثا : خصائص الإبداع والعوامل المشجعة عليه.

أ. خصائص الابتكار : يعتبر الاداري المبدع شخصا مخالفا في تصرفاته للنحو التقليدي من الناس، الذي يكرهون التغيير ويفضلون الاستمرار على ما هم عليه من أنماط عمل، ولا يحبون التجربة والإبداع لأنه مرتبط بالمخاطر. فالمبتكر في مجال المؤسسة هو شخص يحب المخاطرة، ويسعى إلى دخول مجالات استثمار غير معروفة من قبل، و الامر طبيعي "أكثر ما يفقد ابداعك هو اعتمادك على المعلومات التاريخية، و لكن الافضل ان تعتمد قدرتك على التفكير بأبداع على مهارتك في استخدام هذه المعلومات التاريخية لتوليد افكار جديدة، لا ان تسمح لهذه المعلومات بتقييد مرونتك العقلية»⁽⁵⁾. اي ان الابداع بشكل ما هو تحد ابتكاري اي «رفض للمنطق القائل الوضع الحالي هو افضل بديل لان رفض الحلول التقليدية او التي نسمعها من الرئيس او الزميل قد تؤدي بك للتوصل الى افكار جديدة و حلول مبتكرة للمشكلة»⁽⁶⁾ لذا ينبغي على المديرين المبدعين على اختلاف ادوارهم ان يكونوا على 3 حالات هي: ⁽⁷⁾ الاولى: ان يكونوا مبدعين و مبتكرين في افكارهم و اساليبهم، و الثانية: ان تكون لديهم سماحة تحفيزية يستطيع العاملون معهم القيام بعملية الابتكار و الابداع، و الثالثة: السعي المتواصل لجذب العناصر المبدعة للمؤسسة.

• فالإدارة بالأهداف تعني محاولة تحقيق أهداف المؤسسة من خلال زيادة التزام العاملين ومشاركتهم الفعلية في تحقيق أهدافها ونشاطاتها. ومن خلال تركيز المؤسسة على التحفيز الفردي، الذي يؤدي على تحسين مستوى الأداء والإنجاز وبالتالي تتوفر الفرصة للإبداع.

• أما التطوير التنظيمي فهو عبارة عن مجموعة من الأساليب والطرق طويلة المدى، والتي تصمم لمزيد من قدرة المؤسسة على تقبل التغيير و زيادة فعالية هذه الاخيرة. وبتركيزه على الأفراد والعلاقات فالتغيير يعتبر استراتيجية ملائمة لترويج الابتكار التنظيمي.

• ويتمثل التخصص الوظيفي في قيام المؤسسة بتصميم وحدات للقيام بالنشاطات المتخصصة وذلك لترويج الإبداع.

• كما تتمثل الدورية في القدرة على استخدام أشكال تنظيمية متغيرة كنموذج المصفوفة، والذي يتم بنقل مجموعة من المتخصصين والعاملين لتنفيذ مشروع معين وإنشاء بناء تنظيمي معين يتم حله عند الانتهاء، أو نقل أفراد الإدارة العليا للعمل في بيئات تشغيلية مشابهة ولكنها ذات مسؤوليات وظيفية مختلفة

ب. العوامل المشجعة على الإبداع: لقد فرضت التغيرات التي تحدث في بيئة "م.ص.م" ضرورة التوجه نحو أساليب وآليات عمل جديدة لعل أهمها :

* التوجه نحو فلسفة الإدارة الجديدة من خلال ما يأتي

- أهمية وضوح الهدف والتوجه المستقبلي للمؤسسة والرؤية القيادية.
- النظر إلى الهيكل التنظيمي والنظم والإجراءات على أنها وسائل لتحقيق الهدف وليست أهدافا بحد ذاتها، والتخلي بالمرونة التامة، والبعد عن القوالب والانماط التقليدية.
- الإدارة من خلال فرق العمل المتداخلة، التي تعتبر أداة مهمة للمؤسسة في حل المشاكل المعقدة لتوفير القدرة على التكيف السريع مع الأحداث.
- العنصر البشري المتميز هو المصدر الحقيقي للميزة التنافسية.
- التوجه نحو متلقي الخدمة على أنهم الدعامات الحقيقية للمؤسسة.
- الإدارة الذاتية وعمل الفريق اللذان يعتمدان على نظم المعلومات في التشغيل والرقابة.
- الحاسبات الآلية ونظم المعلومات هي الأساس في تشغيل المؤسسة.

* التحول نحو القيادة الريادية، التي تأخذ شكل القدرة العالية على جذب العناصر البشرية المؤهلة بدل الرئاسة والسيطرة، وتتخذ شكل الشبكة من فرق العمل المتعاونة، حيث تسودها روح العمل وتتجلى فيها صفات ومزايا المؤسسة الصغيرة ومظاهر العناية بمستوى جودة الحياة.

* توجيه عمليات الإبداع لخفض تكاليف التشغيل في مواجهة ضغوط خفض الموازنة، حيث تتجه المؤسسات إلى محاولة تطوير واستحداث آليات تساعد على تقليل نفقات التشغيل وإيجاد نوع من المرونة التنظيمية في السيطرة على أزماتها.

إن تبني الأسلوب الابتكاري العلمي والموضوعي في مختلف وظائف الإدارة العامة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة واتخاذ قرارات معناه عدم التوقع داخل الأطر التنظيمية التقليدية وإهمال المعايير الإبداعية الفعالة، التي تؤدي إلى بروز ظواهر خطيرة تساهم في تردي حالة العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن العوامل المشجعة على الابتكار (10) :

- المهارات الادارية الخاصة بكيفية ممارسة العمليات المختلفة وفقا لمهام ومتطلبات الادارة الحكومية.

- المهارات السلوكية وتتمثل في فن التعامل مع العملاء، ومعرفة الدوافع المحركة لسلوكياتهم واختيار الحوافز الممكنة والملائمة لإشباع تلك الدوافع.

- المهارات الفنية وتتمثل في كل ما يتعلق بالجوانب الفنية للعمل من حيث مستلزماته، وواجباته، ومسؤولياته، وصلاحياته، وطرق وسبل تطويره، وفقا لما تمليه متطلبات التقنية الحديثة والحكومة الالكترونية.

- المهارات الفكرية والثقافية من حيث الانفتاح على العالم الخارجي، ومعرفة أحدث ما توصل إليه العلم وتطبيقاته، بالإضافة على القدرة التحليلية.

ومما سبق يتضح بأن النهج الإبداعي ضرورة اساسية لتحقيق الفاعلية الإدارية في المؤسسة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة، والتنافسية، التي توجب عليها أن تعتمد المزيد من الإبداع وإيجاد دوافعه والعوامل المشجعة عليه.

// الإبداع أو الابتكار المؤسسي وأهميته

تمثل المؤسسات هيكلاً أو إطاراً تنظيمياً بالغ التأثير على النشاط الإبداعي للأفراد، فهؤلاء لا يمكنهم أن يعملوا خارج محيطهم وسياقهم التنظيمي. ولقد كشفت دراسات عديدة على أن المؤسسات ذات الطابع البيروقراطي تكون غير ملائمة وغير فعالة في البيئة الحيوية، التي تتنافس على أساس الإبداع. حيث أن الهرمية والقواعد المقيدة والاجراءات المطولة تعيق تدفق الجهد الابتكاري في المؤسسات وتعمل على إبقاء الحالة القائمة واستمراريتها.

إن كون الإبداع شيئاً منطقياً لا يعتبر السبب الوحيد أو أهم سبب يدعونا إلى التشجيع عليه. ورغم ذلك فإن هناك بعض المؤشرات، التي توضح قيمته بداية من الأساليب المحاسبية الحديثة، التي تشمل قضية رأس المال الفكري ووصولاً إلى فحص أداء المؤسسات الابتكارية. وبالرغم من أن فوائد الإبداع ترتبط معظمها بالقيمة غير المحسوسة طويلة الأجل، فمن الممكن قياس تأثير الإبداع على الاداء المؤسسي من خلال فحص المؤسسات، التي تعتمد عليه في تحقيق ميزاتها التنافسية.

أولاً : الإبداع أو الابتكار المؤسسي : تعريف ومفهوم.

يعرف الابتكار المؤسسي بأنه «عملية يكون بموجبها الإبداع هو أحد المدخلات، التي تؤدي إلى الابتكار والتنافس» كما يمكن تعريفه على أنه «الحرية والتشجيع واستشعار احتياجات العامة» وهكذا يظهر الابتكار المؤسسي كنتيجة للتحويلات المتزايدة في أسلوب التفكير، وحدث عدد قليل من الطفرات الهائلة نسبياً. فالابتكار المؤسسي هو إبداع تكيفي وليس ابداعاً جذرياً، ذلك لأن معظم المؤسسات ما هي إلا أجهزة موجهة نحو تحقيق أهداف محددة ومنطقية على حد سواء، كما أن هذه الاهداف، التي تسعى المؤسسة لتحقيقها تميل إلى تقليل نسبة المخاطرة حيث أن القيمة التنافسية تتطوي على العمل من أجل الفوز بمكانة يصعب على الآخرين محاكاتها أو منافستها لهذا هناك جدل مثار لصالح احداث تغييرات جذرية في الظروف، التي يسود فيها نوع من انعدام التمييز بين المنافسين في السوق فضلاً عن ترحيب السوق نفسه بهذا التغيير.

ثانياً: استراتيجية بناء المؤسسة الابتكارية.

إن المنافسة الشديدة في مجال الابتكار والابداع وما أدت إليه من تسارع في إدخال المنتجات والخدمات الجديدة واختفاء القديمة منها، وظهور أسواق جديدة واضمحلال أسواق أخرى أدت إلى بروز اتجاهات أساسية أصبحت سمات بارزة مهمة من سمات زيادة كفاءة وفعالية الابتكار في مؤسسات الاعمال الناجحة.

وتتمثل استراتيجية بناء المؤسسة الابتكارية في :

1. تحديد العلاقة بين التغيير والابداع.

يسمى التغيير في المؤسسات بإعادة الهيكلة أو التحويل أو مصطلحات أخرى كثيرة، وقد تشبه هذه العملية التخطيط أو إعادة التوجيه أو الإبداع، ويمكن القول بأن هذا الأخير والتغيير متممين لبعضهما ولكن توجد بعض الاختلافات بينهما.

اذ يتطلب التغيير في المؤسسات تبني استراتيجيات وأمور متنوعة تهدف لتطبيق الاستراتيجية وتتضمن هذه الامور التصميم التنظيمي والرقابة ونظم المعلومات، ونظم الحوافز والمشاركة والاختيار والثقافة.

ويمكن أن يعتبر الإبداع أحد فروع التغيير، وتعمل المؤسسات على إيجاد أقسام منفصلة لملازمة وتلاؤم الجهود الابتكارية مع المؤسسات الأخرى وأن المقدرة الإدارية على الإبداع وتصميم مؤسسات مبدعة سيزداد أهمية كلما زادت وتيرة التغيير.

إن أغلب المؤسسات الابتكارية يكون لديها اتجاه داخلي للتغيير ولتحقيق ذلك ينبغي توفر الآتي :
«أ. مراجعات التغيير والابتكار في المواقع الاستراتيجية والتغيير الاستراتيجي.

ب. فحص التغيير والمراجعات للاتجاهات الأربعة الرئيسة المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية وإدارة المنظمة والعولمة.

ج. الاهتمام بالابتكار وتوضيح العلاقة بين نشر الابتكار وتبني الابتكار»

2. دور التكنولوجيا في إدارة الإبداع.

تعد التكنولوجيا وسيلة مبدئية لمنافسة المؤسسات ويمكن أن ينتج عنها إنفاق كثير وجهود كبيرة، فالتكنولوجيا تبدأ بنتائج البحوث الأساسية، التي من الممكن أن تنتج في السلع المسوقة، وقد تكون مثل هذه البحوث طويلة الأجل، ولا يمكن للمؤسسة أن تبقى وتنمو إلا إذا تم التغيير التكنولوجي بشكل دوري. ومن الدلائل على ذلك هو نجاح المؤسسات اليابانية في الدخول إلى الأسواق على الرغم من كثرة المنافسين في أوروبا والولايات المتحدة بالإضافة إلى وجود المساعدات المتممة كالتصنيع التنافسي، والممولين والتوزيع والخدمة.

فالتغيير التكنولوجي يعمل غالبا على تكثيف القوى التنافسية في سوق المنتجات، وتنبثق قوة التكنولوجيا على إثارة المنافسة السوقية من قدرتها على:

أ. التأثير على القوة التنافسية بين المنافسين الأقوياء.

ب. التأثير على امكانية دخول المنتجين الجدد إلى الصناعة.

ج. التأثير في القوة التنافسية للمشتريين والعملاء.

د. التأثير في القوة التنافسية للمنتجين والعارضين.

هـ. التأثير في قوة تهديد السوق بالمنتجات البديلة»

إن الشكل المختلف لاستراتيجية البيئة الملائمة الآن هو الشكل الذي يستعمل للدخول إلى الأسواق الجديدة لإتمام التكنولوجيا الجديدة أو ما يسمى باستراتيجية الأسواق المتباعدة، حيث يتم من خلالها استعمال مفهوم التعلم عن طريق البيع والتغذية العكسية من المستهلك، ويكون التطبيق الأفضل لهذه الاستراتيجية في الأسواق المحددة والمتخصصة، وهي تتطلب إقناع عدد قليل من المؤسسات بشراء التكنولوجيا الجديدة على الرغم من تكاليفها، التي تكون مرتفعة بالنسبة للسلع المستخدمة حالياً.

وتحدد القدرات التكنولوجية للمؤسسات بشكل كبير من خلال علاقاتها مع المؤسسات الأخرى والاستراتيجية التي تتبعها.

3. تطبيقات الفكر الابداعي :

«يعد التفكير الابتكاري اتجاه وطريقة لاستخدام المعلومات، حيث الغرض منه التأثيرات التي تنجم عن استخدام المعلومات وليس كيفية الحصول عليها، وهو يرتبط بسلوك معالجة المعلومات في العقل ونجاح هذا التفكير في تحديد السلوك الذي يتبع في معالجة المعلومات»⁽¹⁶⁾

ولا يقتصر التفكير الابتكاري على كل ما هو وراثي وفطري، بل يتعدى ذلك إلى كل ما هو مكتسب أيضاً. أي بالإمكان تنميته وتطويره بالتعليم والتدريب مما يكسب الأفراد العاملين مهارات عديدة، ذلك أن عملية التفكير الابتكاري تحتاج إلى قاعدة من الصفات «كالذكاء، والصبر، والفراسة، كما أنها تحتاج إلى خبرات عملية وإطلاع واسع واهتمام بخبرات الآخرين وآرائهم»⁽¹⁶⁾. وبالتالي يمكن تنمية التفكير الإبداعي بالاعتماد على الجهود الشخصية أو بمساعدة الآخرين وذلك عن طريق :

أ. تتبع المنهجية العلمية في التفكير التي ستحقق فوائد كثيرة للمبتكر.

ب. زيادة ثقة الأفراد بأنفسهم من حيث التفكير والعمل والبحث عن الآليات المساعدة في تنمية هذه الثقة من خلال التعليم والتجارب والخبرات.

ج. ضرورة البحث والدراسة لمعرفة معوقات الإبداع، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

وهكذا يساهم الأفراد المبتكرين في تطبيقات التفكير الابتكاري بتقديم أفكار ابتكارية إلى المؤسسات التي يعملون بها، وبتطبيقها تقوم هذه الأخيرة بتنفيذ المزيد من الاستراتيجيات الابتكارية، وفي نفس الوقت تستطيع هذه المؤسسات تعزيز الإبداع، بأن تشجع هؤلاء العاملين على تطوير طاقاتهم الابتكارية وتزودهم بالمواقف، التي تشجع على التفكير الابتكاري، وبالتالي تضيف صفة الحيوية والنشاط على عملها وتسمح للعاملين فيها بالدخول في المخاطر.

ثالثا : أساليب تنمية الابتكار في المؤسسة.

تتبع أهمية الإبداع أو الابتكار المؤسسي كونه أساس انطلاق المؤسسة نحو الاستقرار والنمو، وذلك من خلال استغلال كافة القدرات والامكانيات المتاحة، ذلك أن عدم وجود محركات استراتيجية تدعم تنشيط التفاعل بين مختلف الموارد والادارة سوف تعجز المؤسسة معه عن استغلال الفرص بشكل فعال بل من الممكن أن تتحول تلك الفرص إلى تهديدات لها. وتكمن المهارة المؤسسية في توفير عوامل الدعم النفسي أو المعنوي والمادي لكافة المستويات الادارية وذلك لسببين أولهما الاحتفاظ بالكفاءات البشرية المدربة، وثانيهما تطوير هذه الكفاءات من أجل تنفيذ استراتيجيات المؤسسة وتحقيق أهدافها.

إن أهم الميزات التي تتصف بها المؤسسات حاليًا هي كونها مؤسسات مبنية على المعارف والمعلومات التي تتيحها البيئة، وبالتالي فإن العناية بالأفراد والجماعات على أساس الإبداع تتم بأن تقوم المؤسسة بعمليات توليد الأفكار والمعارف، التي تساهم في تطوير الآليات والوسائل المساعدة على الأداء الامثل الذي يوصل إلى تحقيق الأهداف المطلوبة.

1. المحركات الاستراتيجية للإبداع.

من أجل تعزيز الإبداع فإن المؤسسات يمكن أن تشجع الأفراد على تطوير طاقاتهم الابتكارية وتزودهم بالمواقف، التي تشجع المجموعات على التفكير الإبداعي. وتوصف هذه المؤسسات بأنها حيوية ونشيطة، وانها تسمح للعاملين فيها بالدخول في المخاطر. ومن المهم تطوير هذه القدرة على التفكير الإبداعي من خلال الممارسة. وهناك بعض التكتيكات التي تستخدم في تطوير التفكير الإبداعي مثل: «الاستماع، التفكير الجزئي والمنطق» (17)، كذلك تستطيع المؤسسات التشجيع على الإبداع من خلال المديح ومكافأة القرارات الإبداعية «فشركة "تويوتا" اليابانية مثلا، تتلقى 1500000 اقتراح سنوي يتم تطبيق 98% منها، ويكرم الموظف ماديا و معنويا»

إن المؤسسات المتميزة، التي تعتمد على النظرة المستقبلية لأعمالها لابد أن تراعي وجود آليات إبداعية ومحركات استراتيجية تتمتع برؤية واضحة للأهداف من خلال ما تتيحه المؤسسة من فرص ومجالات متنوعة للإبداع بواسطة «تشجيع الموظفين المبدعين، والاهتمام بالمتلقي النهائي لخدماتها لتلبية احتياجاته وتطويرها بما يتناسب مع توقعاته، والنتيجة الأساسية للتغير ذات معنى واحد هو أن امكانات الإنتاج والخدمات أصبحت غير محدودة» (19). وهكذا تكون المؤسسات في سباق مستمر، لأن التوقف معناه فقدان ميزة هامة أي تحمل خسائر متعددة مادية ومعنوية لا تستطيع تحملها الكثير من المؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، حيث تتعرض للخروج من السوق ومن دنيا الاعمال، لذا يوفر الإبداع للمؤسسات البيئة المناسبة للتطور والنمو ويعطيها القدرة من خلال وجود مسارين مترابطين أولهما الانتاج وتقديم الخدمات بشكل مستمر، وتطور هذه المنتجات والخدمات، لذلك فإن الإبداع يوفر على مستوى الإدارة:

«أ. القدرة على التخطيط الاستراتيجي.

ب. بناء ثقافة مؤسسية.

ج. المنهجية العلمية في العمل.

د. التوجه نحو الفكر الإداري في الأداء»

حيث تحدد عناصر الابداع في المؤسسات الرائدة في « التخطيط الاستراتيجي، التفكير الاستراتيجي، بناء ثقافة الافراد و المؤسسة و وفق معايير انسانية رفيعة »

2. البيئة التنظيمية للمؤسسات الابتكارية.

تتدخل مقومات البيئة الابتكارية في إطار نظرية بناء المؤسسات كمنهج فكري وعلمي للإصلاح والتطوير الإداري، حيث تقوم المؤسسات بتبني معايير وممارسات وظيفية تغرس وتوصل الإبداع وتسعى لإيجاد النظم والأساليب، التي تجعل العملية الابتكارية قيمة وظيفية تمثل اهتماما مشتركا لدى العاملين وذلك بتبني نظام مؤسسي يقوم على المشاركة وتأسيس قنوات الاتصال المفتوحة، واعتبار التدريب واجبا وظيفيا يهدف إلى إثراء وتنمية معرفة ومهارة وسلوك الفرد لأداء عمله بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، مع الاهتمام بالبحث والتجريب وتوفير الموارد المالية لذلك، إضافة على وضع معايير موضوعية لتقييم الأداء.

تشجع العاملين على المبادأة والإبداع والتجديد، و وضع معايير ونظم للحوافز تؤمن المكافأة المادية والمعنوية للمبتكرين الذين يساهمون في تطوير أداء المؤسسة.

3. الثقافة المؤسسية المشجعة على الإبداع.

يعد الانتماء الوظيفي الذي يتمثل في قبول العاملين لأهداف المؤسسة وقيمها، والرغبة في العمل فيها والاستمرار بها استثماراً متبادلاً بين المؤسسة والفرد، ذلك أن الرضا وهو شعور الفرد تجاه عمله وظروفه يحدث علاقة بينه وبين الانتماء، هذا الأخير الذي يحدد مدى استجابة الفرد نحو المؤسسة.

إن بناء الثقافة الابتكارية معناه الاهتمام بعناصر مثل الاختيار والبحث والمكافأة والابقاء. ويتطلب بناء الثقافة الابتكارية التأكيد على:

«أ. غرس الالتزام في الفلسفة العامة والاهداف.

ب. مكافأة الجدارة (الكفاءة) وتطوير ومكافأة المتميزين في المواقع الهامة.

ج. المحافظة على التماسك من خلال دعم الالتزام والكفاية عن طريق جذب وتطوير وإبقاء الفرد الكفاء والتمسك به»(22).

كما يتم بناء الثقافة الابتكارية بتقييم الثقافة التنظيمية، إذ تعد الثقافة أحد الموضوعات الهامة في بناء الثقافة التنظيمية القوية القادرة على مجابهة التحديات الجديدة في تنفيذ الأعمال، وتعد نقاط

مميزة تعكس المعايير والقيم العالية للأفراد والجماعات والأداء التنظيمي، ومما لاشك فيه أن المديرين في المستويات الإدارية المختلفة يجدون في ثقافة الأفراد العاملين مصدراً يدعم التزام العاملين واندماجهم ومشاركته الفاعلة في تطبيق أسلوب «التمكين» وإنجاحه إذ تعد العلاقة بين التمكين والثقافة التنظيمية علاقة قوية تؤدي احدهما إلى الأخرى.

4. القضاء على معوقات الابداع.

إن تشجيع أساليب الإبداع في المؤسسة معناه التعرف على معوقاته التي تقلل من اندفاع الفرد نحو التفكير الجديد أو تعطل بعض القدرات الفكرية لديه. وتتراكم المعوقات المؤسسية للإبداع نتيجة ميل المؤسسات إلى وجود وعي جماعي يتقبل بعض الأفكار المعينة دون غيرها، و من معوقات الابداع « الاقوال السلبية مثل: جربنا هذه الفكرة من قبل، هذه فكرة غبية ...، التاخر في تنفيذ الافكار، عدم تشجيع المبدع، التقيد بالقوانين و القواعد، الخوف من الفشل »⁽²³⁾ كما تتمثل صعوبات الابداع « التي تزيد نسبة مساهمتها عن 50% في صعوبات التمويل الخارجي 80%، مقاومة التغيير من العمال و النقابات 70%، تكاليف مرتفعة 60%، اخطار التقليد و ضعف الحماية القانونية 50% »⁽²⁴⁾ و عموما يمكن ان تصنف معوقات الإبداع لمعوقات داخلية وأخرى خارجية، إذ تتمثل المعوقات الداخلية في الآتي :⁽²⁵⁾

أ. عدم ملائمة أسلوب القيادة ومن أمثلة ذلك القيادة الاستبدادية، التي لا تهتم إلا بأفكارها فقط، ولا تلقي بالاً للآخرين.

ب. افتقار السلوك المناسب، ومن أمثلته عدم الاستماع الجيد أو سلوك الشك والريبة، الذي يعرقل تطوير أكثر الأفكار إبداعاً.

جـ. سياسة الترهيب، فعلى سبيل المثال من الممكن أن يكون هناك ضغوط قوية لإثشاء شخص ما يعمل في إحدى شركات الحاسوب عن الإعلان عن وجود نظام يدوي أفضل من نظام الحاسوب الخاص بالمؤسسة.

د. القيم التي تشجع على نمطية التفكير فعلى سبيل المثال إذا كان يتم التشجيع على استخدام العقل والمنطق والتطبيق العملي، فإنه من الناحية الأخرى لا يتم تشجيع الحدس، والأحكام الكيفية، وروح المرح.

هـ. الجديدة المفرطة، ذكر أحد المتخصصين ثلاثة ابعاد للإبداع: الإبداع الفني، والاكتشاف العلمي، والإلهام الكوميدي. فإذا تم استبعاد المزاح والدعابة من جو العمل فسيعاني الإبداع كثيرًا. و. التفكير الجماعي، وهو يسبب مشكلة للأفراد الذين لا يرغبون في أن يكونوا «أول» من يبدي آراءه في أثناء مناقشة بعض الأفكار الجديدة، وذلك خوفًا من التعرض للسخرية.

أمّا معوقات الإبداع الخارجية فيمكن تحديدها في :

أ. العجز عن الحصول على التمويل اللازم لطرح الاقتراحات في السوق، ويتمثل ذلك في عدم القدرة على إقناع المساهمين في عملية تمويل المؤسسة.

ب. عدم ملاءمة المنتج، ويتعلق ذلك بطرح المنتج أو الخدمة في المكان غير الملائم.

جـ. الوقت غير المناسب حيث يطرح المنتج أو الخدمة في وقت مبكر للغاية، أو في وقت متأخر للغاية.

وهكذا تسعى المؤسسة إلى القضاء على مصادر المعوقات حتى يتمكن الإبداع من الظهور، وذلك بتنمية شعور المؤسسة بالحاجة إلى مهارات استماع عالية، وتعيين مديرين مبدعين يتمتعون بأساليب ملائمة للمجموعات، التي سيعملون معها، وتحدي الأفكار البالية، والأساليب التعسفية، وانتشار الطقوس، التي تشيع روح المرح لتخفيف حدة الضغط في العمل، ومكافأة السلوك الذي يساعد على إثارة «الفكر الجماعي» ويضفي روح التعاون بين المؤسسات. إضافة إلى تطوير فرق العمل من خلال إسناد مهام مختلفة لها لزيادة مستوى الثقة، والتخلص من كل النظم غير المجدية، والاستعانة بالموظفين القادرين على تخطي العقبات الوظيفية للجمع بين الوظائف المختلفة، التي يجب أن يتخللها روح التعاون، والعمل من خلال مجموعة من الأدوات الابتكارية لحل المشكلات، وتأسيس آليات لنقل المعلومات وجعل المشاركة في الأفكار من الأنشطة، التي تستحق المكافأة، وتوفير أماكن ابتكارية للتفكير مزودة بالوسائل المطلوبة، مع توفير بيئات لعقد الاجتماعات غير الرسمية، وتغيير المناخ وتقديم الاعتمادات المالية لتمويل المضاربات، مع الدقة المتناهية في انتقاء الأفكار التي تلائم طبيعة السوق، مع الاحتفاظ بتقبل القليل من الأفكار الجديدة الغريبة، التي تسبق روح العصر، والدقة في تحديد الوقت المناسب، الذي تقدم فيه خطوط المنتجات والخدمات الجديدة.

ويستخلص مما سبق أن حقل المؤسسات الممارسة لنشاطها في مجال من الطموح للإبداع بحاجة ماسة للإبداع والتميز لتحقيق المنافسة، إذ تعد أحد العناصر الحاسمة في تحديد مستقبل أي مؤسسة، فمن خلالها يمكن غرس «ثقافة التقدم»، ومن خلالها يمكن للأفراد اكتساب المهارات اللازمة للتجديد والإبداع والتطوير، كما يمكنهم أيضا اكتساب مهارات القدرة على تنظيم الوقت، والتكيف مع الجديد، واستيعابه، وتنميته نحو الأفضل. وكلما ازداد الاهتمام بتطوير العملية الإبداعية من حيث محتواها واساليبها وتقويم عوائدها، فإن المؤسسة تصبح أكثر قدرة على التعامل مع معطيات البيئة المتغيرة، التي تحيط بها. ففي البيئة التي تتسارع بها خطى عملية التطور التكنولوجي فإن قدرة أي مؤسسة على الاستفادة من ناتج هذا التطور تتوقف على القدرات الإبداعية المتاحة لديها، لأن هناك أثر للابتكار التكنولوجي على التنمية بصورة عامة، وعلى المؤسسة في شكل تخفيض للتكاليف، والزيادة في جودة المنتج أو الخدمة، والرفع من قدرة الاستهلاك. أي زيادة التسويق والتصدير، وبالتالي يضحى الإبداعي مصدر للنفوذ المؤسسي، الذي يكون بالاختلاف والتميز وسرعة الاستجابة لرغبات وتوقعات المستهلكين، وبانخفاض عامل الكلفة.

تبين مما سبق مدى أهمية الإبداع كعامل مهم للتطور ضمن م. ص. م الأمر الذي يتطلب معرفة العوامل المشجعة عليه وكيفية تنميته ومعرفة استراتيجية بناء المؤسسة الابتكارية والأساليب المختلفة المتبعة، وتأسيس الثقافة المشجعة على الإبداع وقد تم الوصول إلى التوصيات الآتية :

1. الاهتمام بالأبداع والابتكار وتأسيس ثقافته في م. ص. م.
2. بناء استراتيجية تطبق في م. ص. م للإبداع للتحفيز على التطور.
3. اعتماد التحسين كعملية مستمرة مما يدعم عملية الإبداع.
4. الاستفادة من الامكانيات الموجودة والمهارات المتاحة الأمر الذي ينمي القدرة الإبداعية.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

تعريف التنمية المستدامة

يبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة وقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل

كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة، حيث تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كليا حيال قضايا بيئية مثل التغير المناخي والتدهور البيئي اعتمادا على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة. ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال.

كذلك وبالنظر إلى أن إنجاز التنمية المستدامة يتطلب أمرا من اثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض و/ أو زيادة حجم الموارد حتى يمكن على الأقل تجسير الفجوة بين العرض والطلب إلى حد ما، فإن هذه العملية الهادفة إلى التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد والمعروض منها - الجوانب المتجددة وغير المتجددة من الحياة الإنسانية - هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة. ولكن كيف يمكن الدمج بين المطالب والموارد؟ إن هذا السؤال أو على وجه التحديد الإجابات على هذا السؤال هي التي تنتج معاني وتعريفات متنوعة ومتنافسة للتنمية المستدامة، وذلك لأن مسألة كيفية دمج المطالب والموارد يمكن أن يجاب عليها بعدة وسائل مختلفة، وذلك تبعا لاختلاف رؤى أطراف الفكر البيئي حيث هناك من جهة كتاب يحاولون تعديل جانب الموارد من العلاقة بينما يقف في الجهة الأخرى كتاب يركزون على تغيير جانب الطلب.

ولذلك فبرغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة، والمراوغة، والمخادعة. ويشار في هذا السياق إلى أن (Fowke & Prasad 1996: 61-6) قد أوردوا أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا وفي الغالب متنافسا وأحيانا متناقضا للمفهوم. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في أنه يتأثر بعلاقات القوة بين الدول وداخلها وهذه الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم. فمن الواضح أن علاقات القوة هي التي تصيغ المعاني واللغة التي يستخدمها الناس.

ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة يمكننا أن نتعرف على أربع خصائص رئيسة (Grosskurth & Rotmans, 2005: 135-150). يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها

عملية تحويل من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس. فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

وتتعلق رابع خاصية مشتركة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن. ونتيجة لذلك فإن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة (Grosskurth & Rotmans, 2005: 135-150).

ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير برونديتلاند (نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن برونديتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED 1987: 8,43). ويزعم كل من McNaghten and Urry أنه:

منذ قمة ريو أصبحت التعريفات العملية للاستدامة مقبولة على نطاق واسع من قبل الحكومات، والمنظمات غير الحكومية NGOs وقطاع الأعمال. ويبدو أن تلك التعريفات قد عدت من قبيل العيش ضمن نطاق القيود المحدودة للأرض، والإيفاء بالاحتياجات دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية (McNaghten & Urry 1998: 215).

ومع أن هناك شبه إجماع نظري بأن المساواة (سواء بين أفراد الجيل الحالي من جهة أو بين الأجيال المختلفة من جهة أخرى) تعتبر عنصرا أساسيا للمفهوم إلا أن مضمون تلك المساواة لا يزال غامضا.

وبينما يصف تعريف برونديتلاند بغموض شديد الإجماع العام حول تعريف الاستدامة، إلا أن هناك جدلا واسعا حول وسائل ضمان استقرار الأجيال القادمة. فالتفسيرات المتعلقة بكيفية تنفيذ "التنمية المستدامة" تتباين ما بين تلك التي تتبنى التركيز الضيق على الاقتصاد أو الإنتاج إلى تلك التي تدعو إلى استيعاب واسع للثقافة والبيئة فضلا عن أن هذا التعريف قد أعتبر منحازا إلى نموذج إرشادي تنموي محدد (يتمركز حول الإنسان) ولذلك رفض وانتقد من قبل كثير من الكتاب.

فقد نظر عدد من المفكرين إلى إعلان ريو الذي تبنى ذلك التعريف بريبة وشك. ويتمثل مصدر القلق الرئيس لديهم في أن الهدف الأساس الذي يرمز للمفهوم - أي معالجة الاستغلال المؤذي بيئيا للموارد الطبيعية - كان غائبا في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED. ويرى بالميرتس Pallmearts أن ذلك الغياب المقصود قد "مثل خطوة مَقْنَعَة ذكية للوراء عن الجهود البيئية الدولية" (Pallmearts 1992:256). وتركز الانتقاد بشكل رئيس على جانبين: أولا أن إضافة كلمة "والتنمية" في صياغة المبدأ الثاني من إعلان ريو قد تسببت في تهميش

السياسات التنموية. وثانياً: أن وضع كلمة "الإنسانية" في قلب الاهتمام بالتنمية المستدامة في المبدأ 1 في إعلان ريو يجعل العناصر البيئية، والموارد، والكائنات الحية خاضعة لهيمنة الإنسان، مما يفسد التوازن الدقيق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استوكهولم بين حق استخدام الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة (Ibid).

ولكي نمسك بزمام نطاق التعريفات المتنوعة والمتنافسة للتنمية المستدامة فمن الضروري وقبل كل شيء أن نعترف بأن نقطة البداية لكثير من أدبيات التنمية المستدامة – ولو أنها في الغالب ضمنية بدلا من أن تكون صريحة – تتمثل في ما يطلق عليه "التناقض البيئي Environmental Paradoxy"، لأن هذا يعني بالنسبة لجميع المهتمين بالتنمية المستدامة تقريبا أن هناك تناقض بين ما هو مطلوب من الأرض وبين ما يمكن للأرض أن تقدمه.

كذلك لكي نطور مفهوما متقفا عليه للتنمية المستدامة فإنه يجب أن يكون هناك فهما مشتركا للشيء المراد استدامته. كما لاحظنا في هذه الدراسة فإن للمفهوم جوهرًا متمركزا حول الإنسان بشكل مهيمن في أدبيات التنمية المستدامة حيث كان التركيز على استدامة المجتمع الإنساني على الأرض. لكن أي مجتمع إنساني؟ والإجابة طبقا لتقرير برونديتلاند تعني ذلك المجتمع الإنساني القادر على الإيفاء باحتياجاته، إلا أن تلك الاحتياجات يمكن أن نفهم بطرق مختلفة.

ومن ثم يمكن القول أن المشكلة الأكثر وضوحا في هذا المجال تتمثل في التنامي المفرط للنشاطات الإنسانية لاستغلال موارد الطبيعة في مقابل القدرة المحدودة للأنساق الحيوية الطبيعية للإيفاء بتلك النشاطات. ولذا فإن أحد أفضل التعريفات العملية للملائمة "لاستدامة" يمكن أن تتمثل في "تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه" مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة، بشرط أن تكون تلك الاحتياجات مما لا يلحق تهديدا جديا بالعمليات الطبيعية، والمادية، والكيميائية، والحيوية. أي أن هناك قيودا مزدوجا على التنمية المستدامة: يرتبط جانب منه بأداء العمليات الطبيعية، أما الآخر فيتعلق بالإيفاء بالاحتياجات الموضوعية، فضلا عن الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية كلما كان ذلك ممكنا. ولتحقيق هذا الأمر فإنه لابد من العمل على تعظيم إنتاجية الموارد من جهة وتقليل العبء الذي تتحمله البيئة (سواء من حيث الموارد أو الطاقة) من جهة أخرى.

وانسجاما مع هذا التعريف ينبغي التأكيد عند معالجة المشكلة البيئية على ثلاثة أنواع من التوازن في هذا المجال وهي:

- التوازن بين المناطق وخاصة بين الشمال والجنوب
- التوازن بين الكائنات الحية
- التوازن بين الأجيال

وهذا يعني ضمنا العمل على تقييد النشاطات الإنسانية ضمن نظام محدد بعناية يمكن من خلاله التحقق من عدم فرض أي أعباء إضافية على النسق الحيوي للأرض أو الأجيال القادمة. إذن فإن ما ينبغي العمل على استدامته هو ذلك الوضع المتوازن عالميا بين احتياجات الإنسان واحتياجات الطبيعة، حيث يجب الإيفاء بمعظم احتياجات الطبيعة لأن تحقيقها يعتبر أمرا حاسما للبشر.

وأخيرا ينبغي الإشارة إلى أن الجدل الدولي حول مفهوم التنمية المستدامة قد خلق بالتأكيد مجالا جديدا من الخطاب كما أن معناه الواسع والغامض قد سمح لجماعات مختلفة للسعي لتحقيق مصالحها بطرق جديدة وحجج مختلفة. وبينما يمكن النظر إلى تلك الظاهرة كمؤشر إيجابي في إبراز قضية التنمية المستدامة لتحل الصدارة في النقاش العام، إلا أنه يجب أيضا ألا نغفل المخاطر المرتبطة بها. فمع أنه قد لا يكون ممكنا أو حتى محبذا حصر مفهوم التنمية المستدامة في تعريف محدد، إلا أن الخطابات السياسية حول كيفية الربط بين القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية قد تسببت، وستستمر، في إحداث خلافات سياسية وتنافس حول التعريف الأفضل. وبرغم أن تعدد وتشعب التفسيرات ووجهات النظر يمكن أن تسمح بالمرونة إلا أنه يخشى أن يصبح مبدأ الاستدامة عديم المعنى، وليس أكثر من مجرد عبارة في البلاغة السياسية.

أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها

1- البعد البيئي:

يعتبر البعد البيئي منشأً هذا المفهوم، ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الإيكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها ومعلوم أن الدراسات الاقتصادية اهتمت بالموارد النادرة، وأهملت الموارد الحرة غير النادرة كالماء والهواء، واعتبرتها غير ذات قيمة تبادلية سوقية لكن مع ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد، حيث أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية، كذلك فهي تطرح مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، فالقدرة البيئية يجب احترامها والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأمثل لرأس المال الطبيعي بدلا من تبذيره

2- البعد الاقتصادي:

يختص هذا البعد بتلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاديا سريعا، للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن (استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل)، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردها، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية، ونعمل على تجسيدها، وي طرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم ، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط بهدف تقليل الآثار الاقتصادية الضارة بالبيئة، أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءا رئيسيا في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع

3- البعد الاجتماعي

تعني الاستدامة في بعدها الاجتماعي العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الريف والمدن، والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاورة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية، كما ينبغي أن يكون النمو الديمجرافي في أي بلد معقولا ومتوازنا مع إمكانيات حكومة كل بلد ومواردها

الطبيعية، لأن أي زيادة ديمجرافية سريعة وغير متوازنة تجعل الحكومة غير قادرة على تلبية حاجات سكانها من الخدمات الضرورية في مجال الصحة، السكن، التعليم

كما تم تحديد أهداف التنمية المستدامة في ثلاثة أهداف رئيسية، يوضحها الشكل



المصدر: دوجلاس موسيشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات والثقافة، 2000 م (، ص 72

من خلال ما سبق يتضح ان أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

- الهدف 1: القضاء على الفقر
- الهدف 2: القضاء التام على الجوع
- الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية
- الهدف 4: التعليم الجيد
- الهدف 5: المساواة بين الجنسين
- الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية
- الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
- الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

- الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
- الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة
- الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
- الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج
- الهدف 13: العمل المناخي
- الهدف 14: الحياة تحت المياه
- الهدف 15: الحياة في البر
- الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
- الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف



مبادئ التنمية المستدامة

يوجد مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة ومن أهم هذه المبادئ ما يلي

- 1- **تحديد الأولويات بعناية:** اقتضت خطورة المشكلات البيئية، وندرة الموارد المالية إلى التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج علي مراحل للمشكلات التي يجب التصدي لها دون تأخير.
- 2- **الاستخدام الرشيد للموارد البيئية الناضبة** والتوقف عن إهدارها بإسراف لا مبرر له، والاستثمار في تأمين موارد بديلة.

- 3- **الاستفادة من كل جنيه:** كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة، مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكلفة التي تستخدم تقليدياً في البلدان الصناعية.
- 4- **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، وخفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.
- 5- **الالتزام في استهلاك الموارد المتجددة (نباتا وحيوانا)** بقدرة هذه الموارد على تجديد نفسها، حتى لا تقنى مع مرور الزمن.
- 6- **استخدام أدوات السوق حيثما يكون ذلك ممكناً:** إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ وغالباً من حيث التطبيق.
- 7- **الإشراك الكامل للمواطنين في التصدي للمشكلات البيئية** ، وبالتالي تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة .
- 8 - **الإلتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما بلغته فيها من نفايات وملوثات.**

اهمية التنمية المستدامة

- إن المؤسسات التي تعمل على تحقيق الاتمة المستدامة من خلال إحداث تغيرات ا سواء تعلقت بالسياسات أو العمليات أو المنتجات، يمكنها تحقيق مجموعة من المنافع تتمثل في ما يلي
1. **خلق ميزة تنافسية:** إن النظر إلى عمليات المؤسسة من خلال عدسة التنمية المستدامة من شأنه أن يخفض التكاليف ويزيد من العوائد
 2. **تخفيض المخاطر:** أن المؤسسات التي تقوم بإعداد ونشر تقارير الاستدامة هي المؤسسات التي تزيد من احتمالها تقليل مخاطر عدم الاتفاق مع القوانين وتجنب التهديدات التي قد تترتب على تلويثها للبيئة.
 3. **الاحتفاظ بولاء أصحاب المصلحة:** إن عدم استجابة المؤسسات لتحديد التأثير البيئي الاقتصادي والاجتماعي لكل مرحلة من مراحل العملية الانتاجية سوف يعرضها لمخاطر جوهريّة مما قد يهدد ولاء أصحاب المصلحة.

4. تفعيل حوكمة الشركات: إن المؤسسات التي تعد وتنتشر تقارير عن مقدرتها عن

الاستدامة من الأداء

أن ترفع مستوى الإفصاح والشفافية بشأن الأداء البيئي والاجتماعي.

وجهات النظر المختلفة حول الأزمة البيئية والتنمية المستدامة

لقد كانت حركة الاستدامة البيئية، منذ بدايتها، منقسمة على نفسها- مثل معظم الحركات الاجتماعية الأخرى- إلى جناح معتدل عرف أحيانا "بحركة الاستدامة الضعيفة weak sustainability" وآخر ثوري عرف أيضا "بحركة الاستدامة القوية strong sustainability". ومع أن أجندة التنمية المستدامة في الوقت الحاضر تعكس انتصار الجناح البيئي المعتدل أو الإصلاحية حيث أصبح الوجه الأكثر قبولا من الفكر البيئي لدى الساسة والحكومات في الدول الصناعية المتقدمة ، إلا أن الجناح الثوري من الحركة البيئية قد ناضل بدرجة أكبر من أجل الاهتمام بجوانب العدالة والديموقراطية للخطر البيئي مؤكدا على أن "العالم المستدام يجب أن يكون عالم أكثر تساويا (Lowe 2004, 28).

(1) الاستدامة الضعيفة أو الضحلة (المتركزة حول الإنسان):

تزعم حركة الاستدامة الضعيفة التي عرفت أيضا "بالبينية الضحلة" shallow environmentalism" بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام الأمثل للموارد الحالية و/أو البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل من قبيل نفاد الموارد والتلوث. وفي القلب من هذا الخطاب يكمن تفاؤلا ضمنا يتمثل في الثقة بأن البشر سيجدون حلا لكل مشكلة بيئية تبرز على السطح، كما سيكونون قادرين على تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التقني كما يفترض سيمكن البشر من التحكم في الأرض لتلبية مطالبهم المتنامية. ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني. ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن المتمركز حول البشر ولا في معايير أو مؤسساته وممارساته بل أن تلوث الماء والهواء ونفاد الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة. ومن ثم:

يمكن كبح مثل هذه الممارسات الحمقاء الملامة خلقيا عبر سن تشريعات وتغيير السياسة العامة، وزيادة التعليم، وتغيير القوانين الضريبية، وإعادة الأراضي العامة إلى مالكيها، والتأكيد على الالتزامات الخلقية نحو الأجيال المستقبلية، وتشجيع الإدارة الحكيمة للطبيعة وتشجيع آخر لاستخدام رشيد للموارد الطبيعية (زيمرمان 2006 ص. 20).

كما أنهم متقائلون بشكل عام حيال قدرة الإنسان على حل أي مشكلة يمكن أن تظهر فيما يتعلق بنفاد الموارد. وينبع هذا التفاؤل من الاعتقاد بأن الخبرة العلمية والتقنية في المجتمع الصناعي الحديث ستترجم الفجوة بين الطلب والموارد من خلال التحكم في مخزون الموارد - للإيفاء باحتياجات المجتمع. ومن ثم يزعم أنصار الاستدامة المتمركزة حول الإنسان أنه ليس هناك حاجة لتحويل أو تعديل الخطاب السائد حول الطبيعة والبيئة والتقدم الاقتصادي والتنمية والذي ينظر للطبيعة في الغالب كمورد للبشر حق الهيمنة عليه واستغلاله فضلا عن الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي يعتبر معيارا شرعيا للتقدم (زيمرمان 2006 أ: 20) .

وخلال العقود الأربعة الماضية تم استيعاب الاعتبارات البيئية الأساسية بنجاح من خلال مؤشرات كل من التنمية المستدامة والتحديث البيئي اللذين يهيمنان على الخطاب البيئي في الوقت الحاضر. ومع ذلك فإن حركة الاستدامة البيئية الضحلة هذه تمثل حيزا من المنظورات المتناقضة بل إن ما نجده في الواقع هو تعاقب مرحلي للفكر بين منظريها. وبرغم أن ما يميز هؤلاء هو أنهم لا يرون حاجة لإحداث أي تغيير جذري فيما يتعلق بالتقدم والتنمية الاقتصادية، إلا أن هناك طيفا من المواقف التي تبحث وبدرجات متفاوتة عن تنازلات تجاه الحماية البيئية. وبدلا من الاعتقاد بوجوب إيجاد حلول للآثار السلبية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للرأسمالية باستخدام نكاء وإبداع المجتمع بشكل عام، فإن أنصار الاستدامة الضحلة يزعمون في الغالب أن على الرأسمالية أن تستوعب المشاكل البيئية بشكل أفضل. ولذا فإنهم يتبنون، على سبيل المثال، إدخال تحسينات على وكالات مراقبة البيئة، وترشيد استخدام الموارد، واستخدام أفضل الوسائل لتقييم المشاريع لدراسة وتقدير الآثار البيئية للمقترحات والتعديلات الاقتصادية كي تأخذ في الاعتبار الأضرار التي قد تلحق بالبيئة (French 2004: 116-124).

وبرغم التناقض الذي يسود بين أنصار هذا التوجه من أن إحدى أهم النتائج المترتبة على تنامي تطور علاقة الإنسان التبادلية مع الطبيعة في ظل ظروف مجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي تتمثل في العملية التي تعرف بـ dematerialization (تقليص الاعتماد على الموارد المادية) والتي تعني الحصول على نفس النتائج أو نتائج أفضل بقدر أقل من استهلاك الموارد المادية من خلال تحويل المنتجات إلى خدمات لدعم وتبرير العمليات الإنتاجية الصديقة (غير الضارة) للبيئة، ونشر التغيرات البنائية المصاحبة لها، إلا أن النسق الاقتصادي الآخذ في التبلور نتيجة لتلك الإبداعات يعاني كما يقول ليفين Levin من عدة تشوهات. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن فروع الإنتاج المعلوماتي تتميز بنمو متسارع مما قد يتسبب في حدوث عواقب وخيمة، وعندها يمكن الحديث عما يعرف بتأثير فقاعة الصابون بالنسبة لهذا القطاع من الاقتصاد التي تعني أن حدوث أدنى قدر من التغيرات في الحالة السياسية والاقتصادية قد يحدث موجات عديدة من التوتر في سوق الأسهم على مستوى العالم كله (Levin, 2006:66).

أما فيما يتعلق بمصطلح dematerialization ذاته فلا يبدو أنه ملائم كعلامة للعمليات القائمة حيث أن أهداف الاستهلاك الإنساني لا يمكن إحلالها كلياً بنظائرها الافتراضية. ورغم أن الميزة المحددة للتطور التقني في مجتمع المعلومات تتمثل في الإحلال التدريجي للمتطلبات المادية للاستهلاك بأخرى افتراضية، إلا أن هذه النزعة لا يمكن أن تشمل تماماً كل مجالات الاستهلاك، كما أن الاستهلاك غير المادي يظل خطيراً على البيئة التي يعيش فيها الإنسان. فقد أعتقد كثيرون أن تطور أنظمة الاتصال مثلاً سيقضي بالتدريج على الروابط القائمة بين الناس، والحاجة إلى الاتصال الشخصي، أو حتى أن الحركة المكانية ستتقلص، حيث سيتم تنفيذ معظم العمليات التي تعتبر سلوكاً معتاداً للإنسان المتحضر - مثل التسوق، والخدمات البنكية، والعمل - من بعد من خلال أجهزة الحاسوب، ومن ثم يمكن القضاء على واحدة من أكبر الأزمات البيئية المتمثلة في تلوث الهواء الناتج عن عوادم السيارات فضلاً عن الازدحام السكاني (Levin 2006: 67).

ومع أنه في ظل هذه الظروف يستطيع الناس أن يقابلوا بعضهم بعضاً "افتراضياً"، إلا أنه لا يمكن القيام بكل أشكال النشاط الإنساني بهذه الطريقة ويبقى اللقاء الشخصي هاماً. وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل المسافة التي يقطعها كل شخص أو معدل الرحلات الشخصية. ولا يزال مثل هذا الأمر قائماً حتى في الدول المتقدمة. فضلاً عن ذلك يجب ألا ننسى عامل

آخر لا يقل أهمية فيما يتعلق بمزيد من التطور في المواصلات "الحقيقية": فمع انتشار الناس وتوزعهم على "قرى الحاسوب" ستزداد المسافة بين المنتج والسلع والمستهلك لها كما هو ملاحظ في تجربة البلدان الأكثر تقدماً في هذا المجال. وحيث أنه لا يمكن لثلاجة منزلية مثلاً طلبت عن طريق الانترنت أن ترسل عبر الفاكس أو الحاسوب فإن حركات الناس عبر المكان تتزايد بنفس معدل تزايد الاتصالات الالكترونية بينهم.

وهناك أثر آخر لا يقل أهمية لتطور تقنيات الاتصال يتمثل في تنامي استهلاك الطاقة في البلدان المتقدمة. فكل منزل في البلدان المتقدمة تقريباً لديه الكثير من الأجهزة المصممة لكي تستهلك قدراً مطرداً من الطاقة. فالأجهزة التي تعمل ليلاً ونهاراً بدون توقف تعتبر أمراً معتاداً كما هو الحال مع أجهزة الحاسوب، ولا يبدو أن مثل هذه النزعة لاستهلاك المزيد من الطاقة في طريقها للتقلص في المستقبل القريب بل أنها تشهد تنامياً مطرداً، بل أن الأمر سيتطلب إنتاج قدراً أكبر من الطاقة عندما يتم تطبيق الخطط من أجل ما يعرف "بالببوت الذكية" التي يتم التحكم في كل وظائف الحياة اللازمة فيها عن طريق الأتمتة الذكية. وعندما نأخذ في الاعتبار أن القدر الأكبر من كهرباء العالم يتم توليده من خلال محطات الكهرباء الحرارية (التي تستخدم أساساً الوقود الأحفوري كالفحم الخام أو الغاز الطبيعي) نجد أن فرض مثل ذلك العبء الإضافي يمكن أن يقضي على كل الجهود الهادفة إلى إنجاز تنمية مستدامة (Levin 2006:66-68).

وهناك اتجاهان يتمتعان بشعبية متزايدة ضمن أدبيات هذا الاتجاه. أولهما: ما يشار إليه أحياناً "التحديث الإيكولوجي" "Ecological Modernization" (see for example: Roberts 2004; Mol 1999) ، الذي يزعم أن الممارسات الاقتصادية الحالية متجذرة بشكل عميق في نموذج الحداثة ومرتبطة بالمؤسسات العلمية التقنية الحديثة. وبناءً عليه فإن "المؤسسات المهيمنة تستطيع بالفعل أن تتعلم وأن تعلمها يمكن أن ينتج تغيراً مفيداً" (Hajer, 1996: 251). ومن ثم يرفض هذا الاتجاه النظرة القائلة بأن قوى السوق قد أدت في الماضي إلى التدهور البيئي أو أنها يمكن أن تتسبب في أزمة بيئية في المستقبل ويزعم بأن الأزمة البيئية ليست إلا نتيجة للجهل والجشع وقلة البصيرة وهو ما يمكن كبحه من خلال تطوير التعليم وسن التشريعات وترشيد استخدام الموارد (زيمرمان 2006: 20). وبرغم أن هذا الاتجاه يقدم فهماً معقداً للمجتمع ما بعد الصناعي إلا أن فكرته الأساسية تتمحور حول الإبداع التقني. فبعكس الاتجاهات البيئية الأخرى، التي ترى أن التطور التقني يمثل معضلة مما يستدعي كبح الرأسمالية

أو عملية التصنيع بهدف حل الأزمة الإيكولوجية، يزعم أنصار التحديث الأيكولوجي أن استمرار التطور التقني والتصنيع يقدم أفضل خيار ممكن للتخلص من الأزمة الإيكولوجية في الدول المتقدمة.

كما يجزم أنصار هذا الاتجاه بأن التوقعات بحدوث ضغوط كبيرة على الناس أو الموارد البيئية أمر غير دقيق، بسبب إغفال قدرة البشر على إيجاد حلول لمشكلات الندرة من خلال إيجاد البدائل وتحسين كفاءة النمو الاقتصادي حتى يستخدم موارد طبيعية أقل وتقليل الاستهلاك (Anderson & Leal 1991:2)، فضلا عن رفض إحداث تغيير جذري في مسار التطور الاقتصادي ومطالب البشر تجاه الأرض. وفي هذا السياق يزعم Dryzek أنه "يمكن النظر للتهور البيئي كمشكلة بنائية يمكن حلها فقط من خلال الإلمام بكيفية تنظيم الاقتصاد ولكن ليس بطريقة تتطلب نوعا مختلفا تماما من النظام السياسي الاقتصادي" (Dryzek 1997: 141). ولذلك يحاول اتجاه التحديث الإيكولوجي التوفيق بين حتميات السوق والالتزامات الإيكولوجية وهذا يعني ضمنا "شراكة تتعاون فيها الحكومات والشركات وأنصار البيئة المعتدلون والعلماء لإعادة صياغة الاقتصاد السياسي الرأسمالي وفقا لأسس بيئية يمكن الدفاع عنها (Ibid:145).

و يعتبر التحديث الأيكولوجي، كما هو الحال بالنسبة للتنمية المستدامة، مفهوما مطاطيا يفهم ويطبق بطرق مختلفة لكنه يذهب أبعد من التنمية المستدامة في زعمه بأن التوفيق بين البيئة والتنمية ليس فقط ممكنا ولكنه مفيد لقطاع الأعمال أيضا. ويحاول اتجاه التحديث الأيكولوجي أن يأخذ التنمية المستدامة خطوة إلى الأمام لكن في اتجاه مختلف بشكل كبير. فهو يؤكد على أن المجتمع الصناعي لن يكون بمقدوره البقاء فقط بل أنه يستطيع التكيف جيدا وبشكل مثير مع الضغوط البيئية حيث يزعم أن التحكم المسئول في الضغوط البيئية يمكن أن يكون جيدا لقطاع الأعمال، فالتلوث يعكس عدم الكفاءة وبالتالي يضيف مزيد من التكاليف لقطاع الأعمال. وفي هذا السياق يؤكد Hajer 1995 "أن التحديث الإيكولوجي يستخدم لغة قطاع الأعمال ويصور التلوث البيئي كنتيجة لانعدام الكفاءة بينما يعمل ضمن حدود التكلفة والفعالية والكفاءة البيروقراطية" (Hajer 1995:31). ولا ينكر أنصار هذا التوجه حدة وخطورة المشاكل البيئية لكنهم بدلا من تبديد جهدهم في إنكارها يفضلون الاستثمار في حلها لأنهم يدركون أن معالجة مثل تلك المشاكل يمكن أن ينتج عنه نتائج إيجابية اقتصاديا وسياسيا وبيئيا. أي أن الحماية من

التلوث والاستثمار في تقنيات جديدة مجدي اقتصاديا، كما أن النظر للطبيعة كمورد ثمين بدلا من مكب نفايات يعني أن تلويث البيئة مكلف بالمعايير الاقتصادية والبيئية. باختصار يمكن القول أن اتجاه التحديث الإيكولوجي يمثل أساسا اقتراب حداثي وتكنوقراطي للبيئة يرى أنه يمكن إيجاد حلول تقنية ومؤسسية للمشاكل القائمة، وأن الافتراض الأساسي لهذا الاتجاه يتمثل في أن القيم الاقتصادية والإيكولوجية هي /أو يمكن أن تكون متوافقة، وعندما يتحقق مثل هذا التوافق يتم تحويل المبادئ الإجرائية (مثل التنمية المستدامة) إلى معرفة اجتماعية ومؤسسية.

ومع ذلك فهناك من ينتقد الافتراضات النظرية ونتائج صنع السياسة لاتجاه التحديث الإيكولوجي (وخاصة الجانب الأضعف منه) باعتباره مجرد نموذج "للرأسمالية الخضراء"، حيث يزعم كل من Connelly and Smith أن التحديث الأيكولوجي، الذي تم تبنيه في كثير من الدول الصناعية المتقدمة وضمن أجندة التنمية المستدامة التي تبنتها الوكالات الدولية، يبرر الوضع القائم ونمط التصنيع الغربي من خلال إعاقة المواقف الأكثر ثورية للاستدامة من الظهور وعدم الاستغلال الكامل للامكانيات الثورية لمفهوم التنمية المستدامة وترسيخ النموذج المعرفي المتمركز حول الإنسان والتقنية (Connelly and Smith, 1999:57-59). كما يتهم هذا الاتجاه بتهميش القضايا البيئية وإخضاعها لاعتبارات الاقتصاد أو إدارة الموارد. ففي صياغة الأجندة البيئية أستخدم التحديث الإيكولوجي لغة قطاع الأعمال التي تنظر للبيئة بمعايير نقدية ولم يهتم بها إلا عندما تحقق عوائد اقتصادية مثل توفير التكاليف أو تحقيق ميزة تفضيلية. وهذا التركيز حال دون أن يتضمن اتجاه التحديث الإيكولوجي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع التي تعتبر ضرورية في التحول تجاه مزيد من الاستدامة (Christoff 1996: 485). كذلك ينتقد هذا الاتجاه لاستناده على معايير وقيم للتقدم تتبناها النظرية السائدة للتنمية كقيم الحداثة والعقلانية مما جعل "الخطاب الرسمي" الحالي تجاه صنع السياسة البيئية المتبني للتحديث الإيكولوجي يستبعد بشكل كبير المواقف المختلفة للاستدامة التي تشمل اهتماما أكبر بالحساسية الاجتماعية والثقافية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتبني استراتيجيات فرعية -إقليمية ومحلية- للاستدامة ويصفها باللاعقلانية (Gibbs 2000: 9-17). وينتقد الاتجاه أيضا لكونه يمثل مسارا أحاديا للحداثة الإيكولوجية مما يجعله مفضلا في أوساط التوجه الرئيس للنظرية التنموية الذي يعتبره بمثابة المرحلة الضرورية القادمة من العملية التطورية للتحول الصناعي،

وهي المرحلة التي تتسم بهيمنة العلم والتقنية الغربيين فضلا عن سيادة ثقافة الاستهلاك (Christoff 1996:487-488).

أما الاتجاه الثاني الذي يشار إليه أحيانا "بالعدالة البيئية" Environmental Justice وأحيانا "الحركة الخضراء" فيمثل مظلة تستخدم لوصف المنظمات التي تحاول تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة نظرا لحالات عدم العدالة التوزيعية الناتجة عن السياسة البيئية. ويزعم هذا التوجه أن هناك ارتباطا وثيقا بين الجودة البيئية والمساواة الاجتماعية، فحيثما يحدث تدهور للبيئة يكون ذلك مرتبطا في معظم الأحوال بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن من الظلم تحميل تبعات المخاطر البيئية على كاهل أطراف لم تكن مسئولة عن التسبب فيها وخاصة الفئات الهامشية في المجتمع كالفقراء (Wenz 1988; Low & Gleeson 1998). وفي هذا السياق يزعم (Agyeman 2002: 77-90) أن هناك ثلاثة أبعاد مرتبطة بهذه القضية، أولا: يلاحظ أن البلدان التي لديها توزيع أكثر عدالة للدخل، وقدر أكبر من الحريات المدنية والحقوق السياسية، ومستوى أعلى من التعليم تميل لأن تتمتع ببيئة ذات جودة أعلى مما عليه الحال في البلدان التي تسجل معدلات أقل في مجالات توزيع الدخل والحريات والتعليم. ولا يقتصر هذا الأمر على المستوى العالمي بل يتكرر أيضا على المستويات الإقليمية والمحلية. ثانيا: يتحمل الفقراء العبء الأكبر من تبعات المشاكل البيئية من تلوث الهواء والماء بينما يستطيع الأغنياء ضمان الحصول على بيئة وصحة أفضل لهم ولأطفالهم. ومما يفاقم هذا التوزيع غير العادل للمشاكل البيئية حقيقة أن الفقراء دوليا وقوميا ليسوا المتسببين الرئيسيين في التلوث حيث أن معظم التلوث والتدهور البيئي ناتج عن تصرفات الدول الغنية ذات الاستهلاك المرتفع وخاصة الجماعات الثرية فيها. وهذا الوضع هو الذي دفع إلى بروز حركات العدالة البيئية في الولايات المتحدة. أما البعد الثالث فيرتبط بالانتمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية منذ قمة ريو 1992م والتي تركز بدرجة أكبر على ضمان الحصول على نوعية حياة أفضل بأسلوب عادل ومتساو مع العيش ضمن حدود النظم الإيكولوجية الداعمة. إلا أن هذه الاستدامة وبرغم أهميتها ليست كافية، فالمجتمع المستدام حقا هو ذلك الذي تكون فيه القضايا الأوسع مثل الاحتياجات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والفرص الاقتصادية مرتبطة بشكل تكاملي مع القيود البيئية المفروضة (Agyeman. 2002:87).

ولذلك يؤكد اتجاه العدالة البيئية على قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار ولكن مع التأكيد على إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة مما يجعله وسيلة للتوفيق بين أجندة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ويرتبط هذا بالتأكيد على ضرورة توفر قدر أكبر من العدالة كهدف اجتماعي مرغوب وعادل جوهريا بإدراك أنه بدون نضال المجتمع من أجل قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية ضمن المجتمع وبين الدول فإنه من غير المحتمل ضمان تحقيق هدف الوصول إلى مجتمع عالمي أكثر استدامة. وينتقد أنصاره النماذج الأقوى من الاستدامة لتجاهلها الآثار السلبية الناتجة عن حركة استدامة رأس المال البيئي على المساواة الاجتماعية، فضلا عن فشل الحركات البيئية والباحثين في مجالها عن إدراك المظالم في الأنماط الحالية للحصول على السلع البيئية من جهة والتعرض للمخاطر البيئية من جهة أخرى. ولذا ينظر للعدالة البيئية كوسيلة لتجاوز تلك المشاكل من خلال إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والطبيعة لكي لا تكون مبنية فقط على معايير اقتصادية، ولتسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية الهامة للأطر والمشكلات البيئية. ويعترف أنصار هذا الموقف بالروابط المباشرة وغير المباشرة بين حماية الموارد الطبيعية وصحة أفراد المجتمع، حيث يدركون أن للبيئة النظيفة أثرا إيجابيا على الصحة العامة للسكان، كما يدركون أيضا أن توزيع خدمات الموارد الطبيعية بين الشعوب لم يكن عادلا. ولذا يزعمون أن الحكومة مسئولة عن حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستوعب وجهات نظر واحتياجات الأفراد والحيوانات الأكثر عرضة للضرر حتى يستطيع كل فرد الاستمتاع بمنافع الموارد الصحية والخدمات البيئية. كذلك يعمل أنصار هذا الموقف على إعادة تشكيل الثقافة السياسية العالمية ما بعد الحرب الباردة في علاقتها بالعولمة الاقتصادية. حيث يركز خطابهم على دور الشركات عبر القومية وسياسات الدولة "النيوليبرالية" في علاقتها بقضايا مثل الاحترار العالمي، وقطع الغابات، وفقدان التنوع البيئي، وانقراض الكائنات الحية، وتلوث الهواء والماء (see: Athanasiou 1996; Korten 1995). ويؤكد هذا الخطاب على وجود علاقة وثيقة بين العولمة النيوليبرالية وحالة عدم المساواة وبين الخطر البيئي والعدالة الاجتماعية وذلك لأن العولمة وسياسات تحرير التجارة المنبثقة عنها تعمل على تسريع وتقاسم الخطر البيئي الذي يحول معظمه وبطريقة ظالمة على لفئات المهمشة الأقل استعدادا لتحمله. ولذلك أعلن أنصار هذا الاتجاه عداؤهم للعولمة النيوليبرالية الموجهة من قبل الأقوياء لصالح القلة واتهموها

بتهديد البيئة وتحطيم المجتمعات واستغلال موارد العالم الثالث، والتسبب في الحروب وإضعاف الديمقراطية (see for example: Starr 2000).

(2) الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة):

مع أن الافتراضات الاقتصادية للاستدامة الأضعف لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين الغازات الدفئية يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية (see for example the works of: Goldsmith et al. 1995; Henderson 1999).

ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا "بالإيكولوجية العميقة" "deep ecology" أو المذهب الإيكولوجي (التبئي) ecologism (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) "المتمركزة حول البيئة" "ecocentric" بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي. وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسنة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.

ونتيجة لذلك يركز أنصار الجانب الأقوى للاستدامة على تغيير المطالب تجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة، حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الإحيائية (البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات

التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض.¹

ويندرج تحت حركة الاستدامة القوية هذه عدة فروع للفلسفة البيئية ومنها الفلسفة الإيكولوجية العميقة deep ecology المتمركزة حول المجال الحيوي (biocentrism)، والفلسفة الإيكولوجية النسوية (ecofeminism) التي تعبر عن تنمية مستدامة (متمركزة حول المرأة).

وتعود جذور الإيكولوجية العميقة إلى الفيلسوف النرويجي آرني نايس Arne Naess الذي ركز على نقد حركة الاستدامة المتمركزة بشريا التي اهتمت بنظره أساسا بالتلوث واستنزاف الموارد. وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر جزءا مكملًا للنسق البيئي الذي يعتبر أعلى وأكبر من أي من أجزائه ومن ضمنهم البشر ومن ثم تضيف قيمة أكبر على الكائنات الحية والأنساق والعمليات البيئية في الطبيعة.

ويعتبر مبدأ نايس Naess's doctrine of biospheric egalitarianism للمساواة في المجال الحيوي، الذي يزعم أن لكل الكائنات الحية الحق نفسه في الحياة والازدهار، المبدأ الأساس للإيكولوجيا العميقة. ويتكون هذا المبدأ الذي يعتبر "قلب هذا التوجه" من ثمان نقاط هي:

- 1- إن سلامة واستمرار الحياة البشرية وغير البشرية على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها مستقلة عن نفع العالم غير البشري للاستهلاك البشري.

- 2- أن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيم، ولهما قيمة في حد ذاتهما أيضا.

- 3- لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.

- 4- يتوافق استمرار الحياة البشرية وثقافتها، وكذلك الحياة غير البشرية، مع عدد أصغر من السكان على الأرض.

- 5- أن الاستغلال البشري الحالي للطبيعة مفرط جدا ويزداد الوضع سوءا.

¹ See IUCN/WWF/UNEP, *World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable*

Development, 1980, revised in 1990 under the title "Caring for the Earth: a Strategy for Sustainable Living".

- 6- يجب أن تتغير تلك السياسات لأنها تؤثر في البنى الأساسية الاقتصادية والتقنية والإيديولوجية.
- 7- لابد أن يكون التغيير الأيديولوجي الرئيس من النوع الذي يضمن نوعية الحياة أكثر من مشايعته لنمط العيش الاستهلاكي الحالي المتزايد باطراد.
- 8- على أولئك المؤيدين للنقاط السابقة التزام مباشر بمحاولة إنجاز التغييرات اللازمة (زيمرمان 2006: 270-271).

وتبعاً لذلك يتبنى أنصار هذا الاقتراب وجهة نظر مختلفة جداً فيما يتعلق بالعلاقة بين الناس والطبيعة حيث يزعمون أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق البيئية الطبيعية ليس من أجل خير وسعادة البشر فقط، كما هو الحال في النموذج المتمركز حول البشر، ولكن للتأكيد أيضاً على أن للطبيعة حقوقاً حيوية مشابهة، لا تحتاج إلى تبرير بمعايير منفعتها للبشر، (see: Naess 1986) لا يجوز انتهاكها - مثلما أن هناك حقوقاً إنسانية لا يمكن التنازل عنها مهما كانت المبررات. والمشكلة بالنسبة لهؤلاء الذين يعرفون "بالمتمركزين حول البيئة" أن تلك الحقوق الحيوية ليست محترمة في الوقت الحاضر بل أنها عرضة للانتهاك المستمر. ولذا دعا زيمرمان مثلاً "إلى إلغاء وجهة النظر المتمركزة حول البشر التي تعتبر الإنسانية ذاتها مصدر كل القيم والتي تنتظر للطبيعة حصراً على أنها موارد خام للاستغلال الإنساني" (Zimmerman, 1987:22). وتبعاً لذلك فإن التمرکز حول البشر قد أُسْتُبدل بالتمرکز حول "المساواة البيئية الحيوية" التي تعني مساواة بين الكائنات الحية والتي تعترف بالحقوق غير الإنسانية أو الحيوية (see for instance: Eckersley 1992).

وانطلاقاً من هذه الخلفية الهادفة إلى إعادة تأهيل البيئة يستمر اقتراب الاستدامة الأقوى في تطوير نقده للتنمية الاقتصادية والتقدم. حيث يرى أنصار هذا الاقتراب أن المجتمع الإنساني - في سعيه اللامتناهي وراء المادية - يسير في الاتجاه الخطأ مع تحول وسائل تحقيق الغايات فيه إلى غايات في حد ذاتها. فالحصول على السلع المادية، مثلاً، كان في الأساس وسيلة لتحقيق غاية السعادة إلا أن مثل تلك الوسيلة قد أصبحت اليوم غاية في ذاتها. ولذا دعوا إلى تغيير جذري يأخذ في الاعتبار إعادة تعريف "الثروة" على أنها "سعادة وخير" عوضاً عن أن تكون مجرد الحصول على السلع المادية.

الاهتمام الدولي بالبيئة وتبني أجندة التنمية المستدامة

يعتبر مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنسانية الذي انعقد في مدينة ستوكهولم في عام 1972م بداية اهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسة، وخطة عمل مفصلة فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي (United Nations Environmental Program (UNEP كأول وكالة بيئية دولية (كالفرت و كالفرت 2002: 424).

وبرغم أن المؤتمر قد اعترف (في البند 21) بالحقوق السيادية للدول لاستغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية الخاصة بها، إلا أنه طلب من الدول عند استغلال مواردها ضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية من خلال التخطيط الحذر لصالح الجيل الحالي والأجيال القادمة كما ورد في (البندين الثاني والخامس). ولتحقيق ذلك التغير وجهت الدول نحو "تبني اقتراب متكامل ومتناسق لتخطيطها التنموي لكي تضمن توافق التنمية مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة" (انظر: البند 13). ولذا كان إعلان استوكهولم أول محاولة لتقييد حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وخاصة تلك المتسمة بطبيعة غير متجددة، بطريقة غير معيقة.

وتبرز أهمية مؤتمر استوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة، وهي علاقة تم تبنيها لاحقا في استراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت ولأول مرة مفهوم "التنمية المستدامة"، عندما أكدت على أنه "لكي تكون التنمية مستدامة فلا بد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية".² وقد مثلت تلك الاستراتيجية بدورها الخلفية الإطارية لتقرير برونديتلاند الذي منح المفهوم شعبية واسعة ومهد الطريق أمام تبنيه بإجماع دولي منقطع النظير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البيئية The

²WCS (1980), at <<http://www.unep/wwf/iucn.nr>>.

United Nations Conference on Environment and Development (UNCED)

ثم من خلال إعلان ريو وأجندة 21.³

ومع أن استجابة غالبية الحكومات لنداءات المهتمين بحماية البيئة كانت بطيئة جدا خلال العقد الذي أعقب مؤتمر ستوكهولم فضلا عن التقدم الضئيل الذي حدث في مجال البيئة، عندما تمت الموافقة في عام 1972م على المعاهدة الدولية للاتجار بالأحياء البرية النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES)، إلا أن قضية البيئة شهدت انتكاسة غير متوقعة في عام 1974م عندما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة المتعلقة بحقوق وواجبات الدول Charter of Economic Rights and Duties of States (CERDS) التي أكدت على "حقوق" الدول في التنمية، لكنها تحاشت أي إشارة للمعايير البيئية (كالقوت وكالقوت 2002: 425). ومما زاد الطين بلة أن نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات قد شهدت تجاهلا واضحا للقضية البيئية في الدول الأكثر تقدما مع تأكيد حكوماتها المتزايد على "حلول" السوق الحرة، بالتزامن مع تخلي تلك الدول عن مسؤوليتها عن النتائج البيئية السلبية للعمليات الاقتصادية. ولذا يمكن القول بأن الاتجاه السائد في تلك المرحلة كان بعيدا عن أي إجماع دولي تجاه قضايا البيئة.

وبقي الأمر هكذا حتى جاءت نقطة التحول الحاسمة في عام 1983م عندما طلب الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة وزراء النرويج آنذاك، جرو هارلم بروندتلاند Gro Harlem Brundtland تشكيل لجنة للبحث عن أفضل السبل التي تمكن كوكبنا الذي يشهد نموا سكانيا متسارعا من أن يستمر في الإيفاء بالاحتياجات الأساسية من خلال صياغة افتراضات عملية تربط قضايا التنمية بالعناية بالبيئة والمحافظة عليها، وترفع من مستوى الوعي العام بالقضايا ذات الصلة بالموضوع. ومع نشر الوكالة (التي أصبحت تعرف بالوكالة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروفة اختصارا WCED) لتقريرها "مستقبلنا المشترك *Our Common Future*" في عام 1987م، الذي جاء متزامنا مع الصدمة البيئية الأكبر للرأي العام العالمي

³ Agenda 21 (1992); approved by the UNCED at Rio de Janeiro. UN Doc A/CONF. 151/26 (Vols. 1-111). reprinted in *Earth Summit '92, United Nations Conference on Environment and Development Rio De Janeiro*, Quarrie J. (ed), The Regency Press Corporation, London, (1992), p. 46ff.

التمثلة في اكتشاف ثقب الأوزون "ozone hole" فوق القارة المتجمدة الجنوبية والتي دفعت إلى الاتفاق في نفس العام على بروتوكول مونتريال لمعاهدة فينا حول حماية طبقة الأوزون بهدف تنظيم استخدام وإطلاق المواد المستنفدة للأوزون مثل غازات الكلوروفلوروكربون (CFCs) والهالون Halons، أصبح مفهوم "التنمية المستدامة أو المتواصلة Sustainable Development" مفهوماً محورياً للتفكير المستقبلي (كالفرت وكالفرت 2002: 425). ومن ثم يمكن القول أن هذه التطورات المقلقة والشعور بأن بقاء البشر ومصيرهم مرتبطان ببقاء ومصير الكائنات الحية الأخرى وكذلك باستمرار كوكب الأرض ومنظوماته مكاناً صالحاً للحياة، فضلاً عن الإدراك العالمي بمدى ما وصلت إليه الأمور من سوء منذ عام 1973م قد أسهمت بشكل مباشر في انعقاد أول قمة بيئية عالمية من نوعها هي قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992م.

وتكمن أهمية أول قمة للأرض في ريو في أنها قد وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة عن البيئة محولة الأجندة الكونية إلى التنمية المستدامة من خلال إثارة اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية، كما مهدت الطريق أمام مفهوم التنمية المستدامة لاختراق الخطاب الاقتصادي والسياسي. ففي تلك القمة ألزم المجتمع الدولي نفسه بمفهوم التنمية المستدامة وقام بالفعل بصياغة قانون دولي بيئي، فمثلاً تلزم مادة 27 من إعلان ريو حول التنمية والبيئة الدول والشعوب بتطوير "قانون دولي في مجال التنمية المستدامة"، كما تنعكس الخطوط العريضة لطبيعة ومحتوى القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة بشكل واضح في اتفاقيتين تم تبنيهما في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية UNCED، وهما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي واتفاقية التنوع البيئي اللتان تمثلان أدوات قانونية دولية لمعالجة المسائل الاقتصادية والبيئية بأسلوب متكامل (Sands 1995: 53).

فقد تم الاعتراف بأهمية التنمية المستدامة وعلاقتها بالتغيرات المناخية ضمن الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي الذي يهدف أساساً إلى العمل على استقرار تركيز الغازات الدفيئة GHGs في الغلاف الجوي. حيث يشير البند الرابع من المادة الثالثة إلى أن:

للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب. وينبغي أن تكون السياسات والتدابير، المتخذة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن نشاط بشري، ملائمة للظروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية ضرورية لاتخاذ تدابير لتناول تغير المناخ (أنظر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992).

كما ألزمت أطراف الملحق 1 من الاتفاق الإطاري نفسها في بروتوكول كيوتو 1997م بالمستويات المحددة للانبعاث بهدف تثبيت انبعاث الغازات الدفيئة وتعزيز التنمية المستدامة (كما تشير المادة 2 من بروتوكول كيوتو). ومع مصادقة روسيا عليه في 2005م بدأ العمل بالبروتوكول وبدأت بعض الأطراف بالفعل في سن تشريعات ومعايير قومية للإيفاء بالتزاماتها تجاه البروتوكول، من خلال وضع حدود قومية قصوى لمستويات الانبعاث فضلا عن إنشاء نظم تبادل الانبعاث.⁴

ومع أن البروتوكول يتضمن آليات قضائية واقتصادية من أجل مواجهة موضوع إيقاف أو لجم انبعاث الغازات إلا أن تقديمه لأدوات اقتصادية مثل تبادل الانبعاثات وعدد آخر من الوسائل المرنة (كما تشير الفقرات 10، 11، 12 من المادة الثالثة من بروتوكول كيوتو 2005) قد تسبب في ظهور مقايضات عالمية من أجل الحصص التبادلية، وحقوق الانبعاث، ونشوء سوق جديدة بالكامل للتلوث. فنظرا للعواقب الاقتصادية لنظام التغير المناخي تتفاوض البلدان وفقا لمصالحها الذاتية بحيث أن كلا منها يميل إلى افتراض المؤشرات الأكثر فائدة لمصالحها الذاتية (Grubb 1998, 140-146).

وتعتبر الآثار الاقتصادية للمناخ المرتبطة بالتنظيم حاسمة نظرا لأن خفض الكوني للغازات الدفيئة يمس جوانب حساسة مثل الصناعة، والطاقة، والمواصلات في كل من الدول المتقدمة والنامية. ومع أن خفض مستويات التلوث والحفاظ على الرواسب الكربونية الطبيعية مرتبطان معا بالإطار الأوسع للتنمية المستدامة، إلا أن التركيز على مستويات الانبعاث كان

⁴ See information on the EU emissions trading system at: <http://europa.eu.int/comm/environment/climat/emission.htm>

أكثر حضوراً نظراً لهيمنة مصالح البلدان الصناعية. وبرغم أن الروابط بين التنمية المستدامة والتغير المناخي قد استقطبت اهتماماً متزايداً إلا أن هناك قيوداً وعقبات متأصلة فيما يتعلق بتطوير اقتراب عملي يدمج بين إيقاف التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة. وبرغم أن كل المحاولات التي تمت في هذا المجال قد ادعت أنها متطابقة مع الهدف الأساس للميثاق إلا أنه أصبح واضحاً أنه حتى السؤال الأكثر أساسية والمتعلق بكيفية التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية الغلاف الجوي للأرض بقي دون إجابة إلى حد كبير.

ويمكن القول بأن هناك عائقان في طريق إيجاد نظام فعال للتحكم في التغير المناخي. يتمثل أولهما في أن إيجاد مثل ذلك النظام يتطلب حدوث تغيير ما في المفهوم التقليدي لسيادة الدولة إلا أنه كان واضحاً في المفاوضات خلال المؤتمرات أن مبدأ سيادة الدولة لا يزال مهيماً وهذا يعني أنه لا يلزم أن تعلن أي دولة صراحة التزامات محددة بل أن الدول حرة في رفض أو قبول التزامات المعاهدة.

أما العائق الثاني فيتمثل في الخلاف العميق في الآراء بين الدول المشاركة فيما يتعلق بالمعايير المطلوبة والطريقة التي من خلالها يتم توزيع المسؤولية. ويعكس اتفاق الإطار هذه الاختلافات من خلال استهداف كل من الحماية البيئية وتشجيع التنمية الاقتصادية. فمن خلال السعي لتحقيق الهدف الجوهرى للاتفاق الإطاري تدفع الفقرة الثالثة من المادة الثانية من بروتوكول كيوتو بهذا الاختلاف قدماً، فمع أن البروتوكول يهدف إلى الحد الكمي لانبعاث الغازات الدفيئة GHGs إلا أنه يؤكد من جهة أخرى على الحاجة لتقليل الآثار السلبية لتلك السياسة على التجارة الدولية فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (كما ورد في بروتوكول كيوتو 2005).

وتبعاً لهذه الطبيعة الواسعة وغير المحددة لاتفاقية الإطار وهدف البروتوكول فقد منحت الدول المعنية قدراً واسعاً من الحرية فيما يتعلق بكل من التفسير والتطبيق. فمع أن الامتثال لاتفاق الإطار يتطلب من الحكومات الوطنية أن تجري بعض التعديلات على سياساتها الوطنية وخاصة في مجالي الطاقة والمواصلات، إلا أن الغموض المحيط بمفهوم التنمية المستدامة يفتح الباب واسعاً لاحتمالات المزاغمة الاقتصادية حول التكلفة، والفعالية، والتفاوض التي توظف بشكل مهيمن لرفض أو تأجيل تطبيق سياسات الحد من الانبعاث. وهذه هي الذريعة التي دفعت الكونجرس الأمريكي لرفض المصادقة على بروتوكول كيوتو مما جعل البرنامج البيئي العالم

يبكامله في مهب الريح. وحتى في الحالات التي يتم فيها التطبيق ضمن النظم القضائية الوطنية فإن القوانين تبقى ضعيفة، مع منحها الأجهزة الإدارية الوطنية المختلفة، مثل الوزارات ووكالات السيطرة على التلوث ووكالات مقايضة التلوث قدرا واسعا من حرية الاختيار فيما يتعلق بالتفسير أو التطبيق.

ومع أن مفهوم التنمية المستدامة كان يمثل المحور الأساس للنقاش في قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبرج في أغسطس من عام 2002م وحضرها ممثلون لأكثر من 160 بلدا، بهدف إزالة التناقضات بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة فضلا عن تطوير مزيد من الاتفاقيات في مجال التنمية المستدامة، إلا أن التوقعات منها كانت، وبعكس قمة ريو التي عقدت في 1992م، أقل من المتوقع ثم جاءت النتائج مخيبة للآمال. حيث لم يقتصر الإخفاق على الفشل في التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بل تجاوزه إلى تأكيد عدد كبير من الدول المشاركة، صراحة أو ضمنا، باستحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور في الأنساق البيئية للأرض والماء وارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفئية Greenhouse Gases والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. ويلاحظ، في هذا السياق، أنه برغم الالتزام الكوني بالعمل على استقرار تركيز تلك الغازات في الجو إلا أن جزءا ضئيلا فقط من إنتاج الطاقة العالمي اليوم يستند إلى استخدام مواد غير عضوية. ومن ثم يمكن القول أن تزايد وتيرة التدهور البيئي الكوني فضلا عن تزايد معدلات الفقر وتفاقم حال فقراء العالم تشير جميعها إلى حالة ركود في ممارسة أنماط إنتاجية واستهلاكية مستدامة.

ولا يزال الجدل مستمرا. ففي الوقت الحاضر تهيمن الاعتبارات الاقتصادية على أجندة الاستدامة الدولية والوطنية على حد سواء، مما يجعل مسألة حماية البيئة تحتل موقعا هامشيا. فبينما تستمر معدلات صافي الدخل القومي للبلدان الصناعية في النمو وتستمر الشركات عبر القومية في التوسع تتفاقم الضغوط على الأنساق البيئية الطبيعية والموارد. وبدلا من مواجهة تحدي تطوير أسلوب مستدام للحياة يستطيع تلبية احتياجات الناس الأساسية في كل مكان دون القضاء على الأنساق البيئية، يتركز الاهتمام في الوقت الحاضر على تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي دون الاعتراف بمحدودية الموارد الطبيعية. إن هيمنة المصالح الاقتصادية و "النمو من أجل النمو فقط"، كما يؤكد ليستر براون، قد تغلغل في كل أنحاء الكرة الأرضية (Brown 1998: 4).

ويمكن القول باختصار أن العالم قد بدأ بالفعل وبصعوبة طريقه تجاه التنمية المستدامة خلال العقد الأول بعد قمة ريو، كما باشر عدد من الحكومات بحماس التزاماتها تجاه توصيات القمة وتنفيذ ما ورد في إعلان ريو وأجندة 21، إلا أن الإنجازات التي تحققت كانت بشكل عام غير كافية ولا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لمواجهة التحديات المختلفة والمتعددة التي تواجه الحياة المستدامة على كوكب الأرض.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع العاملين في شركة الاتصالات السعودية، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمختصين في مجال الابتكار والإبداع والتنمية المستدامة.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة تتكون من 100 مشارك، مع مراعاة تمثيل مختلف الفئات الوظيفية ومستويات الخبرة في الشركة.

أداة الدراسة:

تم استخدام استبيان إلكتروني لجمع البيانات من عينة الدراسة. وتضمن الاستبيان 30 سؤالاً موزعة على ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول: التأثير على البيئة
- المحور الثاني: الاقتصاد المستدام
- المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية

ثبات أداة الدراسة:

تم اختبار ثبات أداة الدراسة باستخدام اختبار ألفا كرونباخ، وأظهرت النتائج أن ثبات الأداة كان مرتفعاً (ألفا = 0.85).

الأساليب الإحصائية:

الاساليب الاحصائية

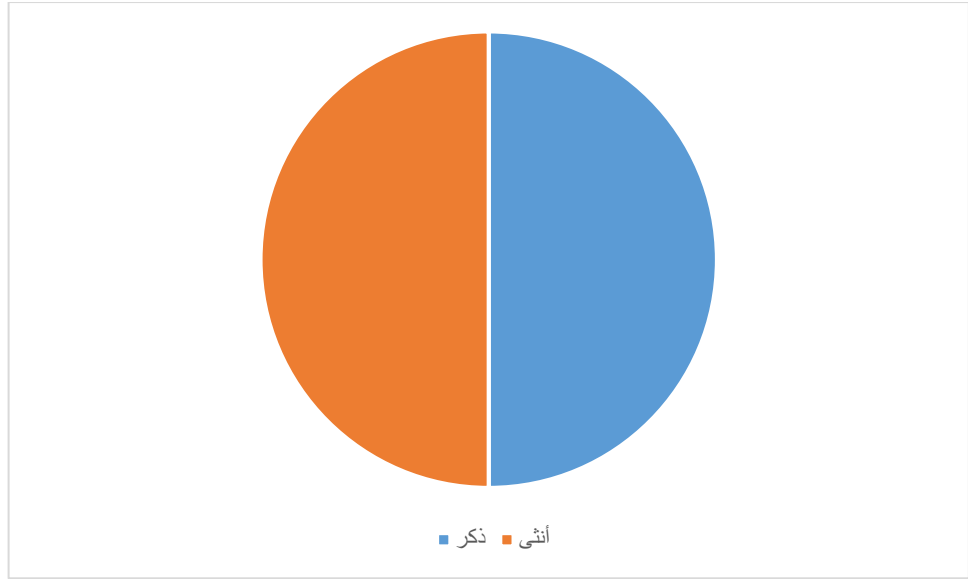
تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات:

- الترددات والنسب المئوية: لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.
- المتوسطات والانحرافات المعيارية: لقياس الاتجاهات المركزية والتشتت في البيانات.
- اختبارات t لاختلاف الفرضيات: لمقارنة الفروق بين مجموعات فرعية من البيانات.
- تحليل الانحدار المتعدد: لتحديد العوامل التي تؤثر على المواقف تجاه دور الابتكار والإبداع في تحقيق التنمية المستدامة.

خصائص أفراد عينة الدراسة:

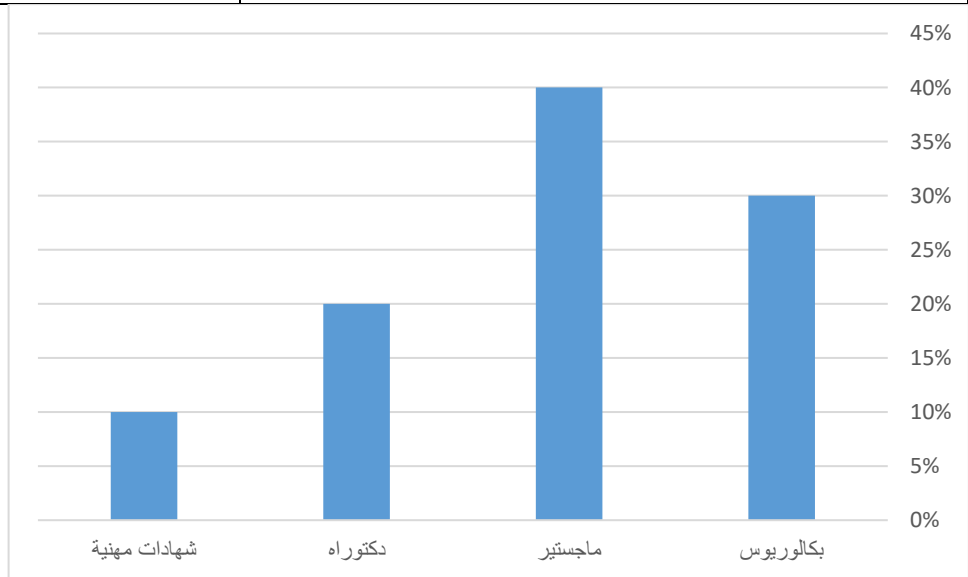
القسم الأول: البيانات الديموغرافية

النسبة المئوية	البيانات الديموغرافية	
	النوع	
50%	ذكر	
50%	أنثى	



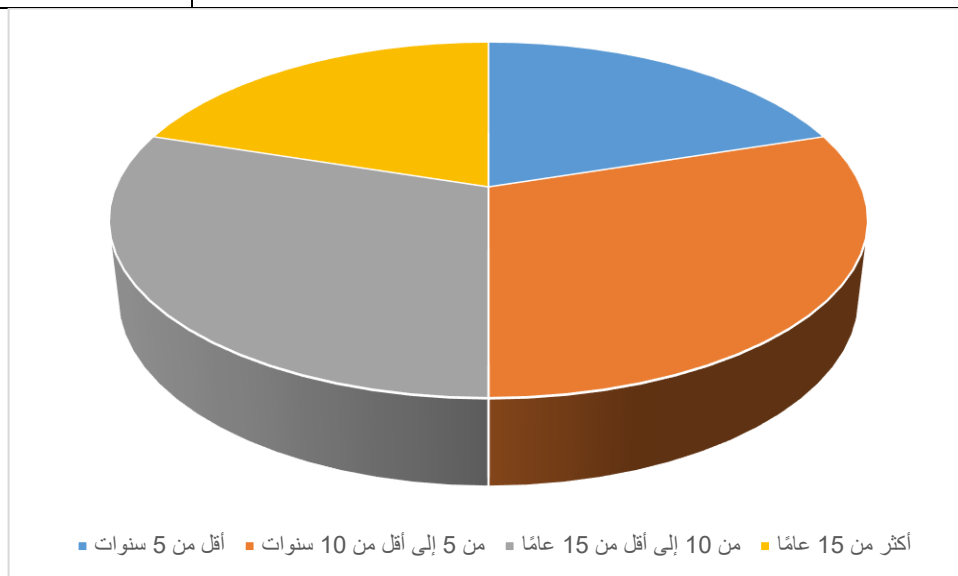
النوع: يُظهر نسبة الذكور والإناث الذين شاركوا في الاستبيان. في هذا الجدول، يُظهر أن نصف المشاركين ذكور والنصف الآخر إناث.

المؤهل العلمي	
بكالوريوس	30%
ماجستير	40%
دكتوراه	20%
شهادات مهنية	10%



المؤهل العلمي: يُبين مستوى التعليم للمشاركين في الاستبيان. ويشير الجدول إلى أن 30% من المشاركين حاصلون على بكالوريوس، 40% حاصلون على ماجستير، 20% حاصلون على دكتوراه، و10% حاصلون على شهادات مهنية.

سنوات الخبرة	
أقل من 5 سنوات	20%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	30%
من 10 إلى أقل من 15 عامًا	30%
أكثر من 15 عامًا	20%



سنوات الخبرة: يوضح فترة خبرة المشاركين في مجال الاتصالات. ويشير الجدول إلى أن 20% لديهم أقل من 5 سنوات من الخبرة، 30% لديهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات من الخبرة، 30% لديهم من 10 إلى أقل من 15 عامًا من الخبرة، و20% لديهم أكثر من 15 عامًا من الخبرة.

المحور الأول: التأثير على البيئة

الأسئلة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق تماماً	غير موافق
هل تعتقد أن الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات يمكن أن يقلل من استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة بيئياً؟	70%	20%	5%	3%	2%
هل توافق على أن استخدام تقنيات الاتصالات الذكية يمكن أن يسهم في تقليل النفايات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق؟	65%	25%	5%	3%	2%
هل تعتقد أن الابتكار في الاتصالات يمكن أن يسهم في توعية الناس حول المحافظة على البيئة وتشجيعهم على التصرف المستدام؟	60%	30%	5%	3%	2%
هل ترى أن تطوير تقنيات الاتصالات الصديقة للبيئة يمكن أن يحقق توازناً بين الاحتياجات التكنولوجية والحفاظ على البيئة؟	55%	35%	5%	3%	2%
هل تعتقد أن استثمار الشركة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة بيئياً يعد خطوة إيجابية نحو التنمية المستدامة؟	50%	30%	15%	3%	2%

المحور الثاني: الاقتصاد المستدام

غير موافق تمامًا	غير موافق	محايد	موافق	موافق تمامًا	الأسئلة
1%	1%	3%	20%	75%	هل تعتقد أن الابتكار في خدمات الاتصالات يمكن أن يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة؟
1%	1%	3%	25%	70%	هل توافق على أن تقديم خدمات الاتصالات الابتكارية يمكن أن يعزز التنافسية و يدفع بنمو الاقتصاد؟
2%	3%	5%	25%	65%	هل تعتقد أن الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة العمل وتقليل التكاليف في الشركة؟
2%	3%	5%	30%	60%	هل ترى أن توجيه الاستثمارات نحو مشاريع البحث والتطوير يمكن أن يعزز من قدرة الشركة على الازدهار على المدى الطويل؟
2%	3%	5%	35%	55%	هل تعتقد أن الابتكار في الخدمات والمنتجات يمكن أن يساهم في تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وبالتالي تحقيق المزيد من العوائد المالية؟

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية

الأسئلة	موافق تمامًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
هل توافق على أن الشركات المبتكرة في قطاع الاتصالات يمكن أن تساهم في تعزيز التعليم والتنمية المهنية في المجتمع؟	65%	25%	5%	3%	2%
هل تعتقد أن الاستثمار في المشاريع الاجتماعية والبيئية يعكس التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية؟	60%	30%	5%	3%	2%
هل ترى أن تطبيق ممارسات العمل الاجتماعي المسؤول يعزز سمعة الشركة ويجذب المستهلكين والمستثمرين؟	55%	35%	5%	3%	2%
هل تعتقد أن تشجيع الموظفين على المشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يعزز روح الفريق والولاء للشركة؟	50%	35%	10%	3%	2%

الفصل الرابع: تحليل البيانات

اختبار فرضيات الدراسة

سيتم اختبار الفرضيات التالية باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة إيجابية بين الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات والحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة بالبيئة.
- **الفرضية الثانية:** تساهم تقنيات الاتصالات الذكية في تقليل النفايات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق.
- **الفرضية الثالثة:** يُساهم الابتكار في الاتصالات في توعية الناس حول المحافظة على البيئة وتشجيعهم على التصرف المستدام.
- **الفرضية الرابعة:** يمكن لتطوير تقنيات الاتصالات الصديقة للبيئة تحقيق التوازن بين الاحتياجات التكنولوجية والحفاظ على البيئة.
- **الفرضية الخامسة:** يُعد استثمار الشركة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة بيئيًا خطوة إيجابية نحو التنمية المستدامة.

الفرضية الأولى:

توجد علاقة إيجابية بين الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات والحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة بالبيئة.

جدول اختبار الفرضية الأولى:

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	t	P-value
موافق تمامًا	3.5	0.8	5.2	0.0001
غير موافق تمامًا	1.5	0.7		

• يدعم متوسط درجات "موافق تمامًا" (3.5) الفرضية القائلة بأن هناك اعتقادًا عامًا بوجود علاقة إيجابية بين الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات والحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة بالبيئة.

• يشير اختبار t-test إلى وجود فرق كبير إحصائيًا ($t = 5.2$) ، $P\text{-value} < 0.0001$ بين درجات "موافق تمامًا" و "غير موافق تمامًا".

• بناءً على هذه النتائج، يمكننا رفض الفرضية الصفرية (لا توجد علاقة) وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة إيجابية).

الفرضية الثانية:

تساهم تقنيات الاتصالات الذكية في تقليل النفايات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق.

جدول اختبار الفرضية الثانية:

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	t	P-value
موافق تمامًا	3.3	0.7	4.6	0.0001
غير موافق تمامًا	1.7	0.6		

• يدعم متوسط درجات "موافق تمامًا" (3.3) الفرضية القائلة بأن هناك اعتقادًا عامًا بأن تقنيات الاتصالات الذكية تساهم في تقليل النفايات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق.

- يشير اختبار t-test إلى وجود فرق كبير إحصائيًا $t = 4.6$ ، $P\text{-value} < 0.0001$ بين درجات "موافق تمامًا" و "غير موافق تمامًا".

- بناءً على هذه النتائج، يمكننا رفض الفرضية الصفرية (لا توجد مساهمة) وقبول الفرضية البديلة (تساهم تقنيات الاتصالات الذكية في تقليل النفقات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق)

الفرضية الثالثة:

- يُساهم الابتكار في الاتصالات في توعية الناس حول المحافظة على البيئة وتشجيعهم على التصرف المستدام.

جدول اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة:

- يُساهم الابتكار في الاتصالات في توعية الناس حول المحافظة على البيئة وتشجيعهم على التصرف المستدام.

جدول اختبار الفرضية الثالثة:

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	t	P-value
موافق تمامًا	3.2	0.7	4.1	0.0001
غير موافق تمامًا	1.6	0.5		

- يدعم متوسط درجات "موافق تمامًا" (3.2) الفرضية القائلة بأن هناك اعتقادًا عامًا بأن الابتكار في الاتصالات يُساهم في توعية الناس حول المحافظة على البيئة وتشجيعهم على التصرف المستدام.

- يشير اختبار t-test إلى وجود فرق كبير إحصائيًا $t = 4.1$ ، $P\text{-value} < 0.0001$ بين درجات "موافق تمامًا"

الفرضية الرابعة:

يمكن لتطوير تقنيات الاتصالات الصديقة للبيئة تحقيق التوازن بين الاحتياجات التكنولوجية والحفاظ على البيئة.

جدول اختبار الفرضية الرابعة:

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	t	P-value
موافق تمامًا	3.1	0.6	3.8	0.0001
غير موافق تمامًا	1.5	0.5		

يدعم متوسط درجات "موافق تمامًا" (3.1) الفرضية القائلة بأن هناك اعتقادًا عامًا بأن تطوير تقنيات الاتصالات الصديقة للبيئة يمكن أن يحقق التوازن بين الاحتياجات التكنولوجية والحفاظ على البيئة.

يشير اختبار t-test إلى وجود فرق كبير إحصائيًا ($t = 3.8$, $P\text{-value} < 0.0001$) بين درجات "موافق تمامًا" و "غير موافق تمامًا".

بناءً على هذه النتائج، يمكننا رفض الفرضية الصفرية (لا يمكن تحقيق التوازن) وقبول الفرضية البديلة (يمكن لتطوير تقنيات الاتصالات الصديقة للبيئة تحقيق التوازن بين الاحتياجات التكنولوجية والحفاظ على البيئة).

الفرضية الخامسة:

يُعد استثمار الشركة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة بيئيًا خطوة إيجابية نحو التنمية المستدامة.

جدول اختبار الفرضية الخامسة:

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	t	P-value
موافق تمامًا	3	0.6	3.5	0.0001
غير موافق تمامًا	1.5	0.5		

يدعم متوسط درجات "موافق تمامًا" (3.0) الفرضية القائلة بأن هناك اعتقادًا عامًا بأن استثمار الشركة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة بيئيًا يُعد خطوة إيجابية نحو التنمية المستدامة.

يشير اختبار t-test إلى وجود فرق كبير إحصائيًا ($t = 3.5$ ، $P\text{-value} < 0.0001$) بين درجات "موافق تمامًا" و "غير موافق تمامًا".

بناءً على هذه النتائج، يمكننا رفض الفرضية الصفرية (ليست خطوة إيجابية) وقبول الفرضية البديلة (يُعد استثمار الشركة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة بيئيًا خطوة إيجابية نحو التنمية المستدامة).

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

التأثير على البيئة:

- أظهرت الدراسة أن هناك اعتقاداً عاماً قوياً بأن الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تقليل استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة بالبيئة.
- يُعتقد أن تقنيات الاتصالات الذكية تساهم في تقليل النفايات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق.
- يُعتقد أن الابتكار في الاتصالات يمكن أن يعزز الوعي حول أهمية المحافظة على البيئة ويشجع على التصرفات المستدامة.
- يُعتقد أن تطوير تقنيات اتصالات صديقة للبيئة يمكن أن يحقق التوازن بين الاحتياجات التكنولوجية والحفاظ على البيئة.
- يُعتقد أن استثمار الشركة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة بيئياً يعد خطوة إيجابية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الاقتصاد المستدام:

- أظهرت الدراسة أن هناك اعتقاداً عاماً بأن الابتكار في خدمات الاتصالات يمكن أن يعزز الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل جديدة.
- يُعتقد أن خدمات الاتصالات المبتكرة يمكن أن تُعزز التنافسية و تُساهم في دفع النمو الاقتصادي.

- يُعتقد أن الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار يمكن أن يُساهم في تحسين كفاءة العمل وتقليل التكاليف في الشركة.
- يُعتقد أن توجيه الاستثمارات نحو مشاريع البحث والتطوير يمكن أن يعزز قدرة الشركة على الازدهار على المدى الطويل.
- يُعتقد أن الابتكار في الخدمات والمنتجات يمكن أن يُساهم في تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وبالتالي تحقيق المزيد من العوائد المالية.

المسؤولية الاجتماعية:

- أظهرت الدراسة أن هناك اعتقادًا عامًا بأن توفير خدمات اتصالات مبتكرة يمكن أن يُساهم في تعزيز التواصل والتفاهم بين المجتمعات.
- يُعتقد أن الشركات المبتكرة في قطاع الاتصالات يمكن أن تُساهم في تعزيز التعليم والتنمية المهنية في المجتمع.
- يُعتقد أن الاستثمار في المشاريع الاجتماعية والبيئية يُعكس التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية.
- يُعتقد أن تطبيق ممارسات العمل الاجتماعي المسؤول يُعزز سمعة الشركة ويجذب المستهلكين والمستثمرين.
- يُعتقد أن تشجيع الموظفين على المشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يُعزز روح الفريق والولاء للشركة.

ثانياً: التوصيات

- ينبغي على شركة الاتصالات السعودية الاستمرار في الاستثمار في الابتكار وتطوير تقنيات وخدمات جديدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- يجب على الشركة التركيز على الابتكارات التي تُعزز الكفاءة البيئية وتُقلل من الانبعاثات الضارة.

- ينبغي على الشركة الاستفادة من الابتكار لتقديم خدمات اتصالات تُساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة.
- من المهم أن تُظهر الشركة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية من خلال دعمها للمبادرات التعليمية والتنموية في المجتمع.
- ينبغي على الشركة تشجيع موظفيها على المشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية وتعزيز روح الفريق والولاء للشركة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992.
2. بروتوكول كيوتو 2005.
3. زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006.
4. زيمرمان، مايكل، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 333، الكويت، 2006.
5. كالفرت، بيتر وسوزان كالفرت، السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م.
6. بيتر كوك، ترجمة خالد العامري : إدارة الإبداع، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 18.
7. تيسير صبحي، الموهبة و الابداع، طرائق التشخيص، و ادواته المحسوبة، دار التنوير للنشر و التوزيع، عمان 1992، ص86.
8. مهدي السامرائي : إدارة الجودة الشاملة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 75.
9. احمد ماهر: اتخاذ القرار بين العلم و الابتكار، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 335.
10. عبد المعطي محمد عساف : السلوك الإداري التنظيمي في المؤسسات المعاصرة، مطابع الرأي، عمان 1994، ص 213.
11. محمود سليمان العميان : السلوك التنظيمي في مؤسسات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص 291.

12. محمد موسى عثمان : تحديث الدولة من خلال الرؤية التكنولوجية، مرجع الإدارة وتحديات التغيير، سعيد يس عامر، دار الكتب، القاهرة، 2001، ص 701.
13. رعد حسن الصرن : كيف تخلق بيئة ابتكارية في المنظمات، سلسلة رضا للمعلومات، الجزء الثاني، دمشق، 2003، ص 34.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Agyeman, Julian & Others. Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, *Space & Polity*, Vol. 6, No. 1, 2002, 77–90
2. Anderson, Terry and Donald Leal, *Free Market Environmentalism*. San Francisco: Pacific Research Institute for Public Policy, 1991.
3. Athanasiou, Tom. *Divided Planet: The Ecology of Rich and Poor*. Athens: University of Georgia Press, 1996.
4. Brown, L.R. The Future of Growth” in *State of the World Report 1998*. The Worldwatch Institute, 1998. 01–21.
5. Buckingham S. Ecofeminism in the Twenty–First Century. *Geographical Journal*.170, Issue 2, 2004, 146–154
6. Christoff, P. Ecological Modernization. *Environmental Politics*, Vol. 5, No. 3, 1996, 476–500.
7. Coates, J. *Ecology and social work: Toward a New Paradigm*. Halifax: Fernwood Press, 2003a.
8. Coates, J. Exploring the Roots of the Environmental Crisis: Opportunity for Social Transformation. *Critical Social Work*, 3(1), 2003b, 44–66.
9. Connelly, J. and G. Smith. *Politics and the Environment: From Theory to Practice*, London: Routledge, 1999.

10. Dryzek, J. S. *The Politics of the Earth: Environmental Discourses*. Oxford: University Press, 1997.
11. Durning, A. Asking How Much is Enough. In Lester Brown et al. *State of the world 1991*. New York: Norton, 1991.
12. Eckersley R. *Environmentalism and Political Theory: Towards an Ecocentric Approach*. London: UCL Press, 1992.
13. Fowke R and Prasad D, 1996. Sustainable development, cities and local government. *Australian Planner* 33 61–6.
14. French P. W. The Changing Nature of, and Approaches to UK Coastal Management at the Start of the Twenty–First Century. *Geographical Journal*.170 issue 2, 2004, 116–125.
15. Gibbs, D. Ecological Modernization, Regional Economic Development and Regional Development Agencies. *Geoforum*, Vol. 31, 2000, 9–19.
16. Goldsmith, Edward, et al. *The Future of Progress: Reflections on Environment and Development*. Dartington: Green Books, 1995.
17. Grosskurth, J. & J. Rotmans. The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. *Environment, Development and Sustainability*, 7, no.1, 2005,135–151.

تحية طيبة وبعد.....

نحيط علم سيادتكم بقيام الباحث بدراسة بعنوان " دور الابتكار والابداع في تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق علي شركة الاتصالات السعودية لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بمليء الاستبيان للاستفادة من خبراتكم العلمية والعملية ، والتكرم بالإجابة علي الأسئلة الواردة في الاستبيان بشفافية وموضوعية ، وأن تكون معبرة عن آرائكم ، ونحيط علم سيادتكم بأن هذا الاستبيان صمم لأغراض البحث العلمي فقط ، كما أن المعلومات الواردة فيه ستعامل بكل سرية تامة ، وفي الاخير نشكركم علي حسن تعاونكم معنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.....

القسم الاول : البيانات الديمغرافية

1-النوع ذكر انثي

2-المؤهل العلمي :

بكالوريوس ماجستير
دكتوراه شهادات مهنية

3- سنوات الخبرة :

اقل من 5 أعوام من 5 الي اقل من 10 أعوام
من 10 الي اقل من 15 عام اكثر من 15 عام

القسم الثاني : محاور الاستبيان

الرجاء وضع علامة (✓) امام درجة الاتفاق التي تناسب وجهة نظركم في كل من الاسئلة التالية:

المحور الأول: التأثير على البيئة

الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1. هل تعتقد أن الابتكار في تكنولوجيا الاتصالات يمكن أن يقلل من استهلاك الطاقة والانبعاثات الضارة بيئياً؟					
2. هل توافق على أن استخدام تقنيات الاتصالات الذكية يمكن أن يسهم في تقليل النفايات الإلكترونية والاستهلاك المفرط للورق؟					
3. هل تعتقد أن الابتكار في الاتصالات يمكن أن يسهم في توعية الناس حول المحافظة على البيئة وتشجيعهم على التصرف المستدام؟					
4. هل ترى أن تطوير تقنيات الاتصالات الصديقة للبيئة يمكن أن يحقق توازناً بين الاحتياجات التكنولوجية والحفاظ على البيئة؟					

					5. هل تعتقد أن استثمار الشركة في البحث والتطوير لتطوير تقنيات أكثر كفاءة بيئياً يعد خطوة إيجابية نحو التنمية المستدامة؟
--	--	--	--	--	---

المحور الثاني: الاقتصاد المستدام

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	الأسئلة
					1. هل تعتقد أن الابتكار في خدمات الاتصالات يمكن أن يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة؟
					2. هل توافق على أن تقديم خدمات الاتصالات الابتكارية يمكن أن يعزز التنافسية الشركات ويدفع بنمو الاقتصاد؟
					3. هل تعتقد أن الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة العمل وتقليل التكاليف في الشركة؟
					4. هل ترى أن توجيه الاستثمارات نحو مشاريع البحث والتطوير يمكن أن يعزز من قدرة الشركة على الازدهار على المدى الطويل؟
					5. هل تعتقد أن الابتكار في الخدمات والمنتجات يمكن أن يساهم في تلبية

					احتياجات العملاء بشكل أفضل وبالتالي تحقيق المزيد من العوائد المالية؟
--	--	--	--	--	--

المحور الثالث: المسؤولية الاجتماعية

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	الأسئلة
					1. هل تعتقد أن توفير خدمات الاتصالات المبتكرة يمكن أن يساهم في تعزيز التواصل والتفاهم بين المجتمعات؟
					2. هل توافق على أن الشركات المبتكرة في قطاع الاتصالات يمكن أن تساهم في تعزيز التعليم والتنمية المهنية في المجتمع؟
					3. هل تعتقد أن الاستثمار في المشاريع الاجتماعية والبيئية يعكس التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية؟
					4. هل ترى أن تطبيق ممارسات العمل الاجتماعي المسؤول يعزز سمعة الشركة ويجذب المستهلكين والمستثمرين؟
					هل تعتقد أن تشجيع الموظفين على المشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية يمكن أن يعزز روح الفريق والولاء للشركة؟

1- اختبار الثبات والمصداقية:

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.917	15

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.945	16

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.889	10

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.908	10

Reliability Statistics

Cronbach's	
Alpha	N of Items
.972	51

2- الإحصاء الوصفي:

المؤهل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid بكالوريوس	83	72.8	72.8	72.8
ماجستير	27	23.7	23.7	96.5
دكتوراه	4	3.5	3.5	100.0
Total	114	100.0	100.0	

الخبرة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid من 1-5	58	50.9	50.9	50.9
من 5-10	37	32.5	32.5	83.3
من 10-15	15	13.2	13.2	96.5
أكثر من 15	4	3.5	3.5	100.0
Total	114	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	114	3	5	4.48	.627
A2	114	3	5	4.54	.551
A3	114	3	5	4.44	.625
A4	114	1	5	4.42	.751
A5	114	1	5	4.29	.938
A6	114	3	5	4.32	.682
A7	114	2	5	4.31	.754
A8	114	1	5	4.06	.844
A9	114	1	5	4.18	.747
A10	114	3	5	4.44	.679
A11	114	1	5	4.23	.776
A12	114	1	5	4.23	.820
A13	114	2	5	4.27	.708
A14	114	1	5	4.18	.888
A15	114	1	5	4.14	.891
A1_15	114	3.07	5.00	4.3018	.51710
Valid N (listwise)	114				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Ba1	114	1	5	4.27	.844
Ba2	114	1	5	4.26	.810
Ba3	114	1	5	4.15	.998
Ba4	114	1	5	4.12	.894
Ba5	114	1	5	4.20	.894
Ba6	112	1	5	4.22	.846
Ba7	114	2	5	4.17	.786
Ba8	114	2	5	4.33	.737
Ba1_8	114	2.00	5.00	4.2144	.67620
Valid N (listwise)	112				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Bb1	114	1	5	4.13	1.026
Bb2	114	1	5	4.35	.950
Bb3	114	2	5	4.22	.880
Bb4	114	2	5	4.31	.777
Bb5	114	2	5	4.17	.830
Bb6	114	1	5	4.17	.977
Bb7	114	1	5	4.27	.989
Bb8	114	1	5	4.23	.842
Bb9_16	114	2.00	5.00	4.2303	.70781
Valid N (listwise)	114				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Ba1	114	1	5	4.27	.844
Ba2	114	1	5	4.26	.810
Ba3	114	1	5	4.15	.998
Ba4	114	1	5	4.12	.894
Ba5	114	1	5	4.20	.894
Ba6	112	1	5	4.22	.846
Ba7	114	2	5	4.17	.786
Ba8	114	2	5	4.33	.737
Bb1	114	1	5	4.13	1.026
Bb2	114	1	5	4.35	.950
Bb3	114	2	5	4.22	.880
Bb4	114	2	5	4.31	.777
Bb5	114	2	5	4.17	.830
Bb6	114	1	5	4.17	.977
Bb7	114	1	5	4.27	.989
Bb8	114	1	5	4.23	.842
Bab	114	2.38	5.00	4.2224	.65913
Valid N (listwise)	112				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	114	2	5	4.47	.681
C2	112	2	5	4.54	.709
C3	114	1	5	4.35	.882
C4	114	1	5	4.44	.820
C5	114	2	5	4.35	.852
C6	114	2	5	4.38	.745
C7	114	3	5	4.43	.704
C8	114	2	5	4.37	.812
C9	114	1	5	3.51	1.236
C10	114	2	5	4.31	.754
C1_10	114	2.50	5.00	4.3145	.58960
Valid N (listwise)	112				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
D1	114	1	5	4.30	.786
D2	114	1	5	4.23	.863
D3	112	2	5	4.29	.731
D4	114	2	5	4.26	.666
D5	114	1	5	4.28	.793
D6	112	1	5	4.30	.909
D7	114	1	5	4.19	.871
D8	114	3	5	4.06	.744
D9	114	1	5	4.22	.839
D10	114	2	5	4.21	.722
D1_10	114	2.00	5.00	4.2291	.61619
Valid N (listwise)	110				

2- اختبار الفروض:

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
A1	25.233	113	.000	1.482	1.37	1.60
A2	29.724	113	.000	1.535	1.43	1.64
A3	24.596	113	.000	1.439	1.32	1.55
A4	20.194	113	.000	1.421	1.28	1.56
A5	14.676	113	.000	1.289	1.12	1.46
A6	20.585	113	.000	1.316	1.19	1.44
A7	18.506	113	.000	1.307	1.17	1.45
A8	13.421	113	.000	1.061	.90	1.22
A9	16.916	113	.000	1.184	1.05	1.32
A10	22.627	113	.000	1.439	1.31	1.56
A11	16.894	113	.000	1.228	1.08	1.37
A12	15.981	113	.000	1.228	1.08	1.38
A13	19.194	113	.000	1.272	1.14	1.40
A14	14.237	113	.000	1.184	1.02	1.35
A15	13.662	113	.000	1.140	.97	1.31
A1_15	26.879	113	.000	1.30175	1.2058	1.3977

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Ba1	16.083	113	.000	1.272	1.12	1.43
Ba2	16.654	113	.000	1.263	1.11	1.41
Ba3	12.298	113	.000	1.149	.96	1.33
Ba4	13.412	113	.000	1.123	.96	1.29
Ba5	14.349	113	.000	1.202	1.04	1.37
Ba6	15.304	111	.000	1.223	1.06	1.38
Ba7	15.846	113	.000	1.167	1.02	1.31
Ba8	19.323	113	.000	1.333	1.20	1.47
Bb1	11.772	113	.000	1.132	.94	1.32
Bb2	15.184	113	.000	1.351	1.17	1.53
Bb3	14.793	113	.000	1.219	1.06	1.38
Bb4	17.956	113	.000	1.307	1.16	1.45
Bb5	15.009	113	.000	1.167	1.01	1.32
Bb6	12.752	113	.000	1.167	.99	1.35
Bb7	13.729	113	.000	1.272	1.09	1.46
Bb8	15.577	113	.000	1.228	1.07	1.38
Bab	19.801	113	.000	1.22235	1.1000	1.3447

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
C1	23.102	113	.000	1.474	1.35	1.60
C2	22.911	111	.000	1.536	1.40	1.67
C3	16.348	113	.000	1.351	1.19	1.51
C4	18.721	113	.000	1.439	1.29	1.59
C5	16.935	113	.000	1.351	1.19	1.51
C6	19.728	113	.000	1.377	1.24	1.52
C7	21.698	113	.000	1.430	1.30	1.56
C8	17.991	113	.000	1.368	1.22	1.52
C9	4.397	113	.000	.509	.28	.74
C10	18.506	113	.000	1.307	1.17	1.45
C1_10	23.805	113	.000	1.31452	1.2051	1.4239